تعبئة طاقات الشتات في البناء الاقتصادي الوطني الفلسطيني

إعداد:

أ. رجا الخالدي

أ. أنمار الرفيدي

أعدت لصالح مؤسسة "مفتاح"

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

تشرين الأول - 2026

تعبئة طاقات الشتات في البناء الاقتصادي الوطني الفلسطيني

منشورات "مفتاح" 2026

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ © المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

إعداد:

أ. رجا خالدي — باحث وخبير في قضايا التنمية والسياسات العامة

أ. أنمار الرفيدي — باحثة في قضايا الاقتصاد السياسي للتنمية والسياسات الاجتماعية

طاقم مفتاح:

مرام زعترة — مديرة برنامج الحكم الصالح

عبدالعزيز الصالحي — مسؤول وحدة الأبحاث والتوثيق

التدقيق اللغوي:

أ. خالد سليم

كلمة "مفتاح"

تطرح العلاقة بين الفلسطينيين في الشتات ووطنهم تساؤلات تتجاوز حدود المساهمة المالية والاستثمارية، لتلامس طبيعة المشروع الوطني الفلسطيني، وأشكال التنظيم والتمثيل والمشاركة التي نشأت وتحولت عبر عقود من اللجوء والهجرة والتشتت الجغرافي. فعلى الرغم من امتلاك التجمعات الفلسطينية في الخارج موارد بشرية ومعرفية واقتصادية واسعة، وتراكم تجارب متعددة في إسناد المجتمع الفلسطيني ومؤسساته، فإن هذه الإمكانات لم تتحول بالقدر الكافي إلى منظومة وطنية متكاملة للمشاركة في تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية وصياغة السياسات المرتبطة بها. ويعكس هذا الواقع إشكالية تتصل ببنية العلاقة بين الداخل والخارج، وبالتحولات التي طرأت على المؤسسات الوطنية وأدوارها، وبمدى قدرتها على استيعاب التنوع المتزايد في مواقع الفلسطينيين وخبراتهم ومصالحهم.

لقد شكل الشتات الفلسطيني، منذ النكبة، امتدادا حيويا للمجتمع الفلسطيني ومكونا أساسيا من مكونات الحركة الوطنية، وأسهم عبر مراحل تاريخية مختلفة في إسناد صمود الفلسطينيين في وطنهم، سواء من خلال التحويلات المالية والدعم الاجتماعي، أو عبر بناء المؤسسات الوطنية، والمشاركة السياسية، وتوظيف الخبرات، والكفاءات المهنية، والعلمية، والاقتصادية. غير أن التحولات السياسية والمؤسسية التي شهدتها القضية الفلسطينية، ولا سيما منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، أسهمت في إعادة تشكيل العلاقة بين الداخل والخارج، وفي تراجع الأطر الجامعة القادرة على استيعاب مشاركة الشتات في صياغة الأولويات الوطنية والمساهمة في تحقيقها.

وانطلاقا من ذلك، تؤكد المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" أن تعزيز دور الشتات الفلسطيني لا ينبغي أن تختزل في استقطاب الموارد المالية أو تشجيع الاستثمار والتحويلات، على أهمية هذه المساهمات، وإنما تستدعي تبني مقاربة وطنية أشمل، تعترف بالفلسطينيين في الشتات بوصفهم شركاء أصيلين في المشروع الوطني، وأصحاب حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية، يمتلكون من الطاقات المعرفية والمهنية والمؤسسية والعلاقات الدولية التي يمكن توظيفها في بناء اقتصاد وطني أكثر قدرة على الصمود والاستقلالية. كما أن تفعيل هذه الطاقات يتطلب معالجة الاختلالات البنيوية التي تعيق او تحد

من المشاركة، وفي مقدمتها ضعف الأطر التمثيلية، وتعدد المرجعيات المؤسسية، وتراجع الثقة، والقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على التنمية والاستثمار وحركة الأفراد ورؤوس الأموال.

وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية للعلاقة التاريخية بين الشتات الفلسطيني والوطن، واستعراض أبرز التجارب والمبادرات التي جسدت أشكالا مختلفة من المشاركة الاقتصادية والمؤسسية، إلى جانب استكشاف الممكنات والتحديات التي تحكم بناء شراكات مستدامة بين الفلسطينيين في الداخل والخارج. كما تطرح الدراسة مسارات عملية ومتكاملة لتعزيز هذه الشراكة، تشمل توسيع المشاركة السياسية وتعزيز التمثيل الوطني، وتطوير شبكات نقل المعرفة والخبرات والكفاءات، واستحداث أدوات وآليات مالية ومؤسسية تتيح توظيف الموارد المتاحة في دعم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

تتطلع مؤسسة "مفتاح" من خلال هذه الدراسة إلى الإسهام في فتح نقاش وطني جاد حول سبل إعادة وصل الطاقات الفلسطينية الموزعة جغرافيا بمشروع اقتصادي واجتماعي وطني جامع، وإلى تحفيز المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص ومؤسسات الشتات على تطوير رؤى وآليات عمل مشتركة، تستند إلى الأولويات والاحتياجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني، وتعزز قدرته على الصمود والإنتاج والمبادرة. كما تأمل المؤسسة أن تشكل الدراسة أرضية لتطوير تدخلات وسياسات قابلة للتطبيق، تتجاوز التعويل على المساهمات الفردية المتفرقة نحو شراكات وطنية منظمة وأكثر استدامة.

د. تحرير الأعرج

المدير التنفيذية

المحتويات

التقديم: إشكالية العلاقة بين الشتات والوطن الفلسطيني..... 6

المنهجية وخارطة الورقة..... 7

ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الشتات اليوم.....9

كيف نعرف الشتات الفلسطيني؟ 9

الأعداد المقدرة الحالية والتوزيع الجغرافي.....11

الأوضاع القانونية والانعكاسات الحياتية: بين الشتات اللاجئ وغير اللاجئ.....12

الهوية، الجيل، والفاعلية السياسية 16

كيف ننطلق إلى تحليل دور الشتات كرافعة اقتصادية؟ 17

تاريخ العلاقة بين الشتات الفلسطيني والوطن 18

مراحل تطور وتراجع العلاقات بين الداخل والخارج 18

أبرز نماذج التجارب الفلسطينية في بناء شراكات بين الشتات والداخل من خلال المؤسسات الوطنية 20

الدعم الفردي المباشر والتحويلات من الخارج..... 20

منظمة التحرير وضريبة التحرير.....21

جمعيات وصناديق الجاليات الفلسطينية ودور السفراء والسفارات 22

تجربة رؤوس الأموال ومؤسسة التعاون..... 24

تجربة فترة السلطة الفلسطينية..... 25

خلاصة: ابتعاد الشتات عن المشهد الوطني في الداخل مقابل تعاظم دورهم عالميا في المناصرة.....26

الاحتياجات الطارئة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال على الأصعدة التي يعنى بها الشتات 28

إفرازات حرب الإبادة.....29

الأبعاد الهيكلية لأزمة السلطة المالية وارتباطها بمستقبل المشروع الوطني التحرري 31

تراجع الخدمات الاجتماعية المقدمة من السلطة والاعتماد الكبير على دعم المانحين والمنظمات الدولية 32

المجالات الممكنة لربط جاليات الشتات ببرامج تستجيب لأولويات الاحتياجات 35

التحديات والممكنات 35

المشاركة السياسية: من إصلاح/ إحياء منظمة التحرير إلى الالتفاف حول دولة فلسطين 38

التشبيك الفني (نقل خبرات عن بعد) 41

المساهمات المالية.....42

تحويلات المهاجرين (تدفقات حرة).....43
تبرعات أهلية عالمية (صناديق متخصصة: جاليات- جاليات) 43
مساهمة العمالة الفلسطينية في دول الخليج (صندوق حكومي بالتعاون مع الحكومات العربية) 44
سندات الأثر الاجتماعي أو "سندات فلسطين" (مؤسسات مصرفية فلسطينية وعربية وأوروبية).....46
خارطة طريق لمأسسة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الشتات والوطن.....49
الفرضية الأساسية للورقة البحثية.....49
القضايا الرئيسية والسياق الراهن.....49
تقييم النماذج المشاركة السابقة والنهج الجديد 50
التحديات والتوجهات المستقبلية.....51
فكرة الصندوق القومي: اقتراح متكرر 51
مظلة أممية كضامن ثقة، لا كمنفذ.....52
نقل الخبرة عن بعد — الدرس المعكوس منTOKTEN 53
البناء على الأوقاف المؤسسية القائمة 53
التوأمة المؤسسية بلدية– جالية.....53
إحياء الجهود لإنشاء شبكة وطنية فلسطينية للكفاءات والقدرات في الشتات 53
تعزيز دور السفارات والسفراء.....54
الإسراع في استكمال التحضيرات السابقة لإصدار الجنسية الفلسطينية 54
المصادر والمراجع 55

التقديم: إشكالية العلاقة بين الشتات والوطن الفلسطيني

في خضم الآثار المدمرة لحرب إبادة إسرائيلية امتدت من قطاع غزة لتطال الوجود الفلسطيني ذاته في كل فلسطين، ظهر التفاف غير مسبوق لكافة تجمعات الشعب الفلسطيني، وخاصة جالياته في الخارج، موحدين حول عدالة قضيتهم ودفاعا عن الحقوق الفلسطينية الثابتة، التي أصبح العالم يقر بها أكثر من أية حقبة مضت. في هذا السياق، تأتي أهمية هذه الدراسة التأسيسية حول البدائل المتاحة لإشراك الشتات الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، ضمن نوع من "عقد اجتماعي اقتصادي وطني" في بناء وحماية الوطن فلسطين، سياسيا وماليا وفنيا.

تستوجب الظروف السياسية الفلسطينية الراهنة مثل هذه الدراسة، حيث لا تزال تتسم بالانقسام العمودي بين تيارات سياسية متنازعة متمركزة في كل من القطاع والضفة الغربية، في أضعف وضع لهما منذ 20 سنة، وكذلك الانقسام الأفقي بوجود الفجوة المتسعة باستمرار بين رؤى ومصالح القيادات السياسية والنظم الحاكمة هنا وهناك، من جهة، وجماهير مكلومة ومنهكة دون تمثيل لمصالحها وطموحها، من جهة ثانية. مثل هذه الحالة تهدد وحدة الشعب والمشروع التحرري الوطني في الداخل، وتزداد خطورة نظرا لانقطاع، وعدم انتظام، العلاقات السياسية والارتباطات المؤسسية بين الداخل الفلسطيني (الـ7.4 مليون فلسطيني القابعين في فلسطين)،[1] والخارج، علما أنه ليست هناك تقديرات إحصائية دقيقة لأعداد هؤلاء، بل تنبؤات ديموغرافية.[2] هنا أهمية التواصل والتفاعل مع القوة الكامنة المتنامية لتجمعات وجاليات فلسطينية[3] في دول الجوار: لبنان، وسوريا، والأردن ("المضيفة" لحوالي 3.4 مليون لاجئ فلسطيني منذ 1948 مسجلين لدى وكالة الغوث، يضاف إليهم غير المسجلين المقدر عددهم بـ2.1 مليون)، وبقية الدول العربية (ما يقدر بـ1.3 مليون)، وكذلك في الأقطار الأوروبية التي تستضيف ما يزيد على 300,000 من فلسطينيي الشتات، ثم في الأميركيتين بما يقارب مليون مواطن من أصول فلسطينية.[4]

---

[1] تشمل فلسطين التاريخية، بما في ذلك الفلسطينيون في الضفة الغربية، وبضمنها القدس، وقطاع غزة، والأراضي المحتلة عام 1948.

[2] يعني الشتات بمختلف توزيعاته الجغرافية.

[3] هي مجموعات تجمعات الفلسطينيين في الدول المختلفة.

[4] موقع السفارة الفلسطينية في ماليزيا. "عدد الفلسطينيين لعام 2019 حول العالم". انظر/ي الرابط التالي: https://shorturl.at/QsMUQ

من هذا المنطلق، تكتسب هذه الدراسة الاستكشافية أبعادا ليست فقط ضرورية، بل أصبحت عاجلة، في سد ثغرة معرفية حول أبعاد هذه العلاقة وأسباب تعثرها، وكذلك حول احتمالات تصحيحها وتوجيهها نحو ما يتفق عليه الكل الفلسطيني، بغض النظر عن الاختلافات السياسية. هنا، تستهدف الدراسة، كهدفين متكاملين وجامعين لبعضهما، كلا من مجالات تعزيز مقومات بقاء الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، وسبل بناء شراكات متينة بين الداخل والخارج تستثمر الوحدة الشعبية العابرة للقارات لتحولها إلى فعل تضامني تشاركي في البناء الاقتصادي والاجتماعي.

هنا، تقر الدراسة بمبدأ أن العلاقة الصحيحة بين الداخل والخارج تبنى ليس في اتجاه واحد (من إسناد الخارج إلى الداخل)، بل في إعادة بناء أهداف وحدود المشروع الوطني على أسس إيجاد حل عادل، ليس فقط للفلسطيني تحت الاحتلال، كما تم تصميم مشروع أوسلو وبقي حتى يومنا. وهذا يتطلب تصورا لبناء وطني جديد في إطار دولة فلسطين بوصفها عنوانا لكل فلسطيني ينتمي لبلده وله حصة في بقائه، وبالتالي له دور في إسناده بما يتوفر من موارد ووسائل. هكذا تصبح العلاقة ترابطية وغير تعاقدية، أي المشاركة من الشتات في التصدي لتحديات الداخل، مقابل إتاحة المجال له للمشاركة السياسية الفاعلة والتمثيل الحقيقي (وليس الصوري).

المنهجية وخارطة الورقة

تستند الدراسة، كونها تأسيسية بالأساس، إلى مراجعة وتحليل للأدلة الواردة في الأدبيات العلمية وحالات الدراسة والإحصاءات المتوفرة (الشحيحة، وجزء كبير منها غير مستند إلى مسوحات أو تعدادات إحصائية) حول واقع وقدرات الشتات. تم فحص منطلقات واستنتاجات الدراسة ومعالجة الموضوعات المذكورة من خلال لقاء تشاوري مع 7 من خبراء ودبلوماسيين وناشطين وقادة رأي في ملف العلاقات الدولية والخارجية (في فلسطين المحتلة وفي الشتات)، ممن لهم تجربة وسجل في بناء مثل هذه العلاقات والمشاريع المشتركة. هكذا، تخلص الدراسة في نهايتها إلى خارطة طريق مبنية على التغذية الراجعة، إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التنفيذية، لترجمة هذا التقييم التفاعلي إلى خارطة طريق عملية وقابلة للتطوير من قبل المؤسسات المعنية في الداخل والخارج على حد سواء.

بالإضافة إلى استعراض الوضع الديموغرافي للشتات الفلسطيني وقدراته وما يحمله من مؤشرات للتباين والتماثل بينه وبين الشعب الفلسطيني في الداخل (في عنوان ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الشتات اليوم)؛ تراجع الدراسة (في عنوان تاريخ العلاقة بين الشتات الفلسطيني والوطن) أبرز التجارب الفلسطينية في مراحل متعاقبة للحركة الوطنية الفلسطينية، من قبل جهات رسمية وأهلية وخيرية وخاصة، منها ما زالت قائمة، ومنها تحولت أو لم تفلح في الاستمرار لأسباب معينة. هنا نجد أن التاريخ المفصلي في شكل ومضمون هذه العلاقات كان بعد 1994 وإقامة السلطة الفلسطينية بوصفها المشروع الرئيسي والرهان الوحيد لمنظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق الأهداف الوطنية (الثوابت). هذا الواقع الجديد فرض فصلا لمصير ومصالح واحتياجات فلسطينيي الشتات عن التجربة الوطنية في الداخل. النتيجة نفسها أفرزتها اتفاقيات أوسلو لدى الفلسطينيين المواطنين في "إسرائيل"، حيث تحول مصيرهم المنشود من كونهم "جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني"، إلى تركهم يناضلون وحيدين "للحقوق والمساواة" داخل الدولة اليهودية.

من جهة أخرى، تبحث الدراسة (في عنوان الاحتياجات الطارئة للعشب الفلسطيني تحت الاحتلال على الأصعدة التي يعنى بها الشتات) فيما يمكن أن يقدمه الشتات لدعم الصمود الاقتصادي والاجتماعي على الأرض في المجالات والقطاعات والمناطق والفئات الأكثر تضررا والأكثر محرومة من حقوقها في الخدمات والرعاية والدعم المادي. نظرا للتوسع الكبير نطاقا وعمقا في هذه الاحتياجات خلال السنوات الأخيرة، لا يمكن لدعم الشتات مهما تمت تعبئته وتوسيع مشاركته السياسية والمدنية، أن يعالج كل ذلك. بل يجب ألا ينظر له كبديل للإنفاق الحكومي أو لدعم الدول المانحة والمنظمات الدولية، مهما تراجعت أو أخفقت في تأدية مسؤولياتها. بالتالي، يجب، بحذر، دراسة ما يمكن توقعه واقعيا وبإنصاف من تضامن الشتات، وما يجب ألا نحمله إذا كان سيؤسس لترابط عضوي، وليس فقط "علاقات"، بين الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الخارج وهمومهم المشتركة.

أما في نهاية الورقة وفي عنوان "المجالات الممكن لربط جاليات الشتات ببرامج تستجيب لأولويات الاحتياجات"، فيخوض في صلب المبحث من خلال دراسة المجالات الممكنة لربط جاليات الشتات ببرامج ذات مصداقية تبني على التجارب الماضية وتستجيب لأولويات الاحتياجات. هذا المشروع ينطلق من ضرورة التشديد على إتاحة المجال للمشاركة السياسية للشتات، انطلاقا من ميدان إصلاح منظمة التحرير وإحيائها، إلى الالتفاف حول دولة فلسطين. ثم ينظر في أشكال المشاركة الفنية الممكنة، ونقل خبرات عن بعد، بالإضافة إلى المساهمة المالية في مجالات محددة وذات أولوية. هنا تركز الدراسة على ثلاث قنوات/ آليات

رئيسية ممكنة، وهي: التبرعات من الجاليات العالمية والمناصرين (صناديق أهلية متخصصة تبني ارتباطات بين جاليات شتات– مجتمعات/ مؤسسات خدمية محلية)؛ "وقفية إعمار غزة"، تغذى من خلال مساهمات طوعية للعاملين الفلسطينيين في دول الخليج العربي (صندوق حكومي فلسطيني بالتعاون مع الحكومات العربية مخصص للبقاء والصمود)؛ أدوات استثمارية مبتكرة مثل سندات الأثر الاجتماعي أو "سندات فلسطين" (تصدرها وتضمنها مؤسسات مصرفية فلسطينية وعربية وأوروبية في الخليج والدول الغربية موجهة للجاليات هناك).

ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الشتات اليوم

شكلت النكبة عام 1948 نقطة تحول جذرية في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث هجر قسرا قرابة 800 ألف فلسطيني نحو دول عربية وأجنبية، وإلى مدن وقرى فلسطينية، سواء جراء النكسة عام 1967، أو بفعل حروب أهلية واقتصادية متعاقبة في دول اللجوء، أو نتيجة موجات هجرة طوعية نحو الخليج العربي أو أوروبا أو الأميركيتين. ينتج عن هذا التراكم التاريخي شتات متعدد الطبقات والأبعاد، تتباين فيه الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية بشكل حاد بين البلدان المختلفة، وتتشكل فيه هوية جماعية مركبة يتقاطع فيها الانتماء لفلسطين مع واقع الاندماج والتهميش في بلد الهجرة والإقامة. يستعرض هذا العنوان أولا إشكالية تعريف الشتات والهوية له، ثم لمحة عن ديموغرافيا الشتات الفلسطيني، بما في ذلك الأعداد الحالية والمتوقعة، ثم الفوارق في الظروف الاجتماعية– الاقتصادية والقانونية للشتات، وأخيرا مشكلة الأجيال والفاعلية السياسية للشتات.

كيف نعرف الشتات الفلسطيني؟

يرتبط مفهوم الشتات (Diaspora) بدراسة الجماعات المهاجرة، وقد بدأ في الفكر الإغريقي الكلاسيكي للهجرة بمعناها "الإيجابي"، ليشيع استخدامه منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي بوصفه إطارا معرفيا ونقديا في حقل دراسات الهجرة الدولية. يسلط الضوء على علاقات مكانية وزمانية عابرة للحدود (Cohen, 2008; Fiddian–Qasmiyeh, 2012)، ويتحدى هذا الفكر الفهم الكلاسيكي للهوية والمواطنة والانتماء بإقراره تعدد الانتماءات المتراكبة (Nassar, 2026). فالشتات، في هذه الحال، ليس مرادفا بسيطا للمنفى أو الهجرة، بل حالة قسرية (نسبيا) متجذرة في أزمات (أو صدمات) تاريخية جماعية كالعبودية، أو المجازر، أو

الحروب، أو الإبادة، لا تصاغ بالقرب الجغرافي، بل بالذاكرة الجمعية للجماعة، وبالتالي تتجاوز مجرد الحنين للعودة لتعني حالة عيش ينتج فيها تشظ، تكيف، ومقاومة أشكال ثقافية جديدة (Nassar, 2026; Hanafi, 2000).

غير أن المفهوم ذاته تعرض لنقد جوهري (Hall, 2008; Ragazzi, 2008)، خصوصا في السياق الفلسطيني، إذ يميل إلى حجب الواقع المعيش للاجئين، ويميل إلى تبسيط التنوع الكبير في الظروف المكانية والديموغرافية والاجتماعية والقانونية وحتى الذاتية، التي تحدد الوجود الفلسطيني داخل الوطن وخارجه (Peteet, 2007; Shultz and Hammer, 2003; Nassar, 2026; Hassouneh, 2015). ويجعله هذا التنوع في نظر الباحثين مفهوما فضفاضا وغير دقيق تحليليا، بل ويتهم أحيانا بإضفائه "رمنسة" على هشاشة حياة اللاجئين وتغييب التناقضات والتفاوتات الداخلية بين مكونات هذا الشتات (Peteet, 2007). رغم ذلك، تبقى الحالة الفلسطينية متميزة تحليليا بتقاطعها الفريد بين انعدام الجنسية، ونزع الملكية الوطنية، واستمرار التعبئة السياسية العابرة للحدود. وعليه، فحتى المصطلحات المستخدمة لتوصيف البوتقة التي هي الشتات، متنوعة؛ فالشتات يشمل المهجر الذي هجر قسرا من أرضه عام 1948، واللاجئ، الذي هجر عام 1967، ولكن غالبا ما يرتبط بالوضع القانوني المرتبط بالتسجيل لدى الأونروا ويمتد عبر الأجيال، يضاف إليهم المغتربون الذين يقيمون خارج فلسطين بدافع العمل أو الدراسة بقرار "طوعي" نسبيا، أي دون تهديد فيزيائي، وجميع هؤلاء هم جاليات فلسطينية، بمعنى تجمعات فلسطينية في الخارج، أي خارج المساحة الجغرافية لفلسطين التاريخية.

بخلاف الجماعات الأخرى التي لها "شتات"، التي غالبا ما تكون هشاشتها قانونية إدارية أو اقتصادية بالدرجة الأولى، تبقى الحالة الفلسطينية قانونية وسياسية ووجودية في آن واحد، مرتبطة بحالة منفى غير محسومة وغياب دولة ذات سيادة (Nassar, 2026). في الخليج تحديدا، لا ينطبق على الفلسطينيين لا النموذج الكلاسيكي للشتات القائم على اللجوء وعدم الاندماج، ولا نموذج الهجرة الاقتصادية المستقرة، بل يقدح في وجودهم بوصفه تشكلا شتاتيا خاصا بذلك السياق التاريخي، يتسم بعدم الدوام القانوني، والاحتواء الاجتماعي التفاوضي غير المكتمل، والتفاعل بين التنظيم السياسي العابر للحدود وأنماط الانتماء والهوية الجماعية (Nassar, 2026). هذا التوصيف النظري يفيد عمليا في تفسير سبب بقاء فلسطينيي الخليج، رغم عمق مساهمتهم الاقتصادية والإدارية والتعليمية في دول المنطقة منذ عقود، خارج إطار الاندماج الرسمي، بما يديم شعور "المؤقتية" حتى مع الاستقرار المادي النسبي.

الأعداد المقدرة الحالية والتوزيع الجغرافي

من ناحية حركة الهجرة واللجوء، يمكن تمييز أربع حلقات جغرافية زمانية لتشكل الشتات الفلسطيني بحسب توقيت الهجرة ووجهتها:

- أولا، حلقة هجرة تعود إلى أواخر العهد العثماني منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، حيث هاجر مسيحيون من بيت لحم والقدس ورام الله إلى أميركا اللاتينية، بالأساس تشيلي، والسلفادور، وفنزويلا. قدرت أعداد هؤلاء عام 2019 بحوالي 820 ألف شخص من أصول فلسطينية.[5] يعيش اليوم في تشيلي وحدها نحو نصف مليون فلسطيني الأصل،[6] ما يجعلها أكبر تجمع فلسطيني خارج العالم العربي، لكنه تجمع لا يندرج بسهولة ضمن السرديات الوطنية القائمة على تجربة اللجوء والحرمان (Baeza, 2014).
- ثانيا، حلقة الهجرة الاقتصادية إلى الولايات المتحدة الأميركية التي بدأت مع أواخر القرن التاسع عشر، بالتحديد من البيرة ورام الله إلى أميركا، التي امتدت حتى بعد عامي 1948 و1967 (Schulz, 2003; Lybarger, 2020).
- ثالثا، حلقة اللجوء المباشرة بعد 1948 و1967، وهي هجرة ولجوء قسرية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. استقر هؤلاء في 58 مخيما رسميا تديرها الأونروا موزعة على الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، ولبنان، وسوريا.
- رابعا، حلقة الهجرة الاقتصادية نحو دول الخليج العربي، التي تصاعدت مع ارتفاع سعر النفط والتحول الصناعي والحضري هناك خلال سبعينيات القرن الماضي (Labadi, 2018). ثم شهدت موجة نزوح ثانية حادة من الكويت عقب حرب الخليج الثانية 1990–1991، حين أخرج نحو 357 ألف فلسطيني من الكويت خلال أشهر معدودة، ما أعاد توجيه شبكات هذا الشتات نحو الأردن وفلسطين المحتلة وأميركا الشمالية وأوروبا وأستراليا وأميركا اللاتينية (Nassar, 2026). ثم موجة ثالثة دفعت بعشرات الآلاف من الجيل الثاني من لبنان وسوريا عقب الحروب هناك، نحو بريطانيا وفرنسا وألمانيا ودول إسكندنافية (Hanafi, 2005; Nassar, 2026).

بحسب أحدث تقديرات سكانية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد الفلسطينيين في نهاية عام 2025 نحو 15.5 مليون نسمة، يقيم منهم 7.4 مليون في فلسطين التاريخية (من بينهم 5.6 مليون في الضفة الغربية وقطاع غزة، والبقية يحملون

[5] المصدر السابق.
[6] المصدر السابق.

الجنسية الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة عام 1948). في حين يعيش نحو 8.1 مليون فلسطيني في الشتات، تتركز غالبيتهم في الدول العربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025)، وتقدر أعدادهم بحوالي 1.3 مليون، باستثناء الذين يعيشون في سوريا، لبنان، والأردن.[7] إلا أن صعوبة الإحصاء الدقيق لعدد الفلسطينيين في الشتات تجعل من الرقم تقديريا، ومع ذلك، المعطيات التقديرية تشير بشكل مستمر إلى أنه ما زال أكثر من نصف الشعب الفلسطيني يعيش خارج فلسطين التاريخية. بحسب البيانات الرسمية لدى وكالة الأونروا، يبلغ عدد اللاجئين المسجلين نحو 5.9 مليون فلسطيني، منهم 3.4 مليون لاجئ في سوريا، لبنان، والأردن (UNRWA, 2025)، وبالتالي جزء من الشتات الفلسطيني اللاجئ. مع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن التعريف الرسمي للوكالة لا يشمل من نزح جراء حرب عام 1967 أو بعدها (Arab Center Washington DC, 2025)، ولكن على أية حال، يقدر عدد النازحين الذين طردوا إلى الأردن عام 1967 بين 300–400 ألف، جزء كبير منهم هجروا للمرة الثانية (أي كانوا من لاجئي 1948) (Arab Center Washington DC, 2025)، هذا ما يجعلهم عرضة لثغرات قانونية إضافية لا يغطيها الإطار المؤسسي الأممي المخصص للاجئي النكبة. يضاف إلى هؤلاء حوالي 1.2 مليون إضافيين يعيشون في هذه الدول غير مسجلين لدى الوكالة.[8]

تقدر دراسة كرباج ونوفل (2020) أن عدد الفلسطينيين في دول الخليج يتوقع أن يتجاوز المليون حتى العام 2050، في حين قد يزيد عدد الفلسطينيين في دول المحيط (لبنان وسوريا خصوصا) بالقدر ذاته نظرا لقوى الطرد المستمرة فيها ولاستقطاب الهجرة الأوروبية والأميركية لموجة لجوء فلسطيني ثانية. واستنادا إلى هذه التقديرات يمكن أن يصل إجمالي عدد الفلسطينيين عالميا خلال ثلاثة عقود إلى ما بين 24–25 مليون نسمة (جدول 1).

الأوضاع القانونية والانعكاسات الحياتية: بس الشتات اللاحى وغر اللاحى

تكفل مجموعة من القوانين الدولية، من حيث المبدأ، حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم، منها المادة 13 (البند 2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 (البند 4) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (Alhamdan, 2021). أما المادة الأكثر خصوصية بشأن اللاجئين الفلسطينيين، فهي المادة 11 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام

[7] المصدر السابق.
[8] المصدر السابق.

1948، التي أقرت بضرورة التوصل إلى تسوية تكفل حق عودة اللاجئين إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن، والتعويض المالي لمن لا يرغب بالعودة. بدلا من الضغط السياسي لوقف التهجير، تم إنشاء وكالة الأونروا عام 1949 بموجب قرار الجمعية العامة 302، استنادا إلى قرار 194، لتقديم المساعدة لمن هجروا عام 1948. ترفض إسرائيل الاعتراف بقرار 194 وبمسؤوليتها عن نشوء مشكلة اللجوء 1948، وتصنف حق العودة بوصفه غير قابل للتطبيق عمليا (Alhamdan, 2021)، كما تضع عراقيل إدارية أمام زيارة فلسطينيي الشتات من حملة الجوازات والجنسيات الأجنبية لفلسطين، بما يعيق تواصلهم مع أرض الوطن.

لا يقتصر التباين في الشتات الفلسطيني على وضع اللاجئ أو غير اللاجئ فحسب، بل يشمل أيضا الجنسية، والحماية القانونية، والطبقة الاجتماعية والاقتصادية، والمهنة، والاندماج في اقتصادات الدول المضيفة. وتشكل هذه الاختلافات الموارد المادية المتاحة للفلسطينيين في الخارج، وبالتالي، أشكال وحجم واتجاه مشاركتهم الاقتصادية مع فلسطين. يختلف الوضع القانوني والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين اختلافا حادا بحسب دولة اللجوء، وإن كان القاسم المشترك في دول المحيط العربية هو غياب نسبي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكاملة، خصوصا بعد تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت توفر سابقا الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لهذه التجمعات (Labadi, 2018).

ففي سوريا، يتمتع الفلسطينيون بمعظم الحقوق التي يتمتع بها المواطن السوري باستثناء الحقوق السياسية، إلا أن مخيماتهم كانت من أكثر المناطق تضررا خلال الحرب الأهلية، ولا تزال تعاني من ظروف حرمان قاسية حتى اليوم. في لبنان، الذي يعاني أصلا من عدم استقرار بنيوي ناجم عن الانقسام الطائفي، فلا يحق للاجئين الفلسطينيين تملك العقارات، ولا العمل في عشرات المهن كالطب والهندسة، كما تنعدم قدرتهم على الاستفادة من الخدمات الصحية اللبنانية، وتضيق عليهم فرص التعليم لكونهم يعاملون معاملة الأجانب. لذلك، يقع 90% تحت خط الفقر[9] وتبلغ نسبة البطالة بينهم 60% (فضيلات، 2022؛ Middle East Monitor, 2021). في المقابل، اندمج اللاجئون في الأردن إلى حد كبير وحصلوا على حقوق مماثلة للمواطنين الأردنيين، لكن مئات الآلاف منهم ما زالوا في أدنى المراتب الاقتصادية. يضاف إلى ذلك أن عددا من دول اللجوء نفسها (مصر، سوريا، العراق، ولبنان مثلا) تعاني أوضاعا اقتصادية وسياسية صعبة تدفع الفلسطينيين فيها إلى الهجرة مجددا بحثا عن ظروف معيشية

[9] هو الحد الأدنى من الدخل أو الإنفاق لتأمين الحد الأدنى من الغذاء والخدمات الأساسية للفرد، وتختلف قيمته بحسب الدولة.

أفضل. وقد ينشئ هذا "شتاتا متكررا" يعيد إنتاج تجربة اللجوء من جديد في كل جيل (كرباج ونوفل، 2021). الأمر الذي يبرز الحاجة الملحة لتوفير حاضنة قانونية فلسطينية للمغتربين الراغبين في العمل والعيش في فلسطين، الذين يعانون حاليا من عدم استقرار بسبب افتقارهم إلى الأوراق الثبوتية الصادرة عن السلطة الفلسطينية، وحرمانهم من الإقامة الدائمة (Labadi, 2018)، وبالتالي تتحدد فعاليتهم السياسية والاقتصادية تجاه فلسطين بمحددات مرتبطة بهذه الأوضاع، وبالتالي قد تكون على شكل آخر غير الموارد الاقتصادية.

في المقابل، لا تتمتع جميع التجمعات الفلسطينية في الشتات بالقدر نفسه من الموارد أو القدرة على الإسهام الاقتصادي في فلسطين، إذ يرتبط ذلك بدرجة كبيرة باختلاف أوضاعها القانونية في البلدان المضيفة عن البلدان المحيطة (Peteet, 2007; Al Shabaka, 2010;)، فالحصول على الجنسية أو الإقامة الدائمة أو حتى المؤقتة، ولكن طويلة المدى، وما يترتب عليه من حقوق في العمل والتملك والوصول إلى التعليم والخدمات والقطاع المالي، يتيح قدرا أكبر من الاستقرار الاقتصادي وتراكم رأس المال مقارنة بالمجتمعات التي تعيش في ظل أوضاع قانونية مؤقتة أو مقيدة (Peteet, 2007; Hanafi, 2005).

وقد أسهم الاستقرار طويل الأمد والاندماج في اقتصادات البلدان المضيفة في تكوين مجتمعات فلسطينية ذات موارد اقتصادية أكبر، ولا سيما في بعض بلدان أميركا اللاتينية والولايات المتحدة وأوروبا والخليج، حيث تضم هذه المجتمعات رجال أعمال ومستثمرين ومهنيين وطبقات وسطى وعليا. تمنح هذه الموارد، إلى جانب أمن الوضع القانوني، قدرة أكبر على تقديم أشكال مختلفة من الدعم لفلسطين، من التحويلات والتبرعات إلى الاستثمار والعمل المهني والمؤسسي. ومن ثم، فإن العلاقة الاقتصادية بين الشتات وفلسطين لا تتحدد بوضع اللجوء وحده، وإنما تتشكل عند تقاطع الوضع القانوني، والطبقة الاجتماعية، والدخل والثروة، ودرجة الاندماج الاقتصادي، وطبيعة الشبكات العابرة للحدود التي طورتها كل جماعة.

جدول 1: تقديرات للزيادة السكانية المتوقعة للشعب الفلسطيني حتى العام 2050

الدولة	عدد الفلسطينيين (وفق تقديرات 2015–2017)	عدد الفلسطينيين المقدر في عام 2050
الضفة الغربية/ قطاع غزة	4,700,000	9,500,000
إسرائيل	1,427,000	2,400,000
الأردن	634,000	938,000
سوريا	418,000	1,200,000
لبنان	340,000	—
مصر	30,000–100,000	انخفاض
العراق	أقل من 10,000	–
الكويت	43,000	57,000
السعودية	280,000	414,000
الإمارات العربية المتحدة	350,000	517,000
قطر	56,000	86,000
البحرين	6,000	9,000
عمان	10,000	14,000
فرنسا	2,000–3,000	—
المملكة المتحدة	60,000	90,000
ألمانيا	—	200,000
السويد	10,000	من المتوقع أن يرتفع
الدنمارك	15,000	من المتوقع أن يرتفع
النرويج	3,825	من المتوقع أن يرتفع
آيسلندا	بضع عشرات	من المتوقع أن يرتفع
فنلندا	3,500	من المتوقع أن يرتفع

الولايات المتحدة الأميركية	310,000	441,000
تشيلي	205,000	235,000

المصدر: الفلسطينيون في العالم: دراسة ديموغرافية. يوسف كرباج وحلا نوفل، 2020

تنويه: قد يكون هناك تباين بين التقديرات في هذا الجدول وأرقام من مصادر أخرى مذكورة في متن البحث.

الهوية، الجيل، والفاعلية السياسية

تتقاطع في تجربة الشتات الفلسطيني ثلاث فئات متمايزة من حيث الوضع القانوني ودرجة الاندماج وبالتالي درجة وشكل الفاعلية السياسية تجاه فلسطين (Nassar, 2026). الأولى هي فئة المندمجين الذين حصلوا على وضع قانوني دائم عبر الجنسية أو الإقامة الطويلة في بلد اللجوء، لكنهم يحافظون على روابط عاطفية وثقافية وسياسية قوية بفلسطين. يعتمد هؤلاء بشكل كبير على الشبكات الأسرية والنوادي القروية (Village Clubs)، وهي أطر لا تزال فاعلة بقوة في الولايات المتحدة تحديدا، إضافة إلى الشبكات القومية والدينية المرتبطة تاريخيا بمنظمة التحرير الفلسطينية أو الحركات الفلسطينية (Hanafi, 2005). الثانية هي فئة العابرين أو "فلسطينيو الترانزيت"، أصحاب الوضع القانوني المؤقت حتى مع تحقيقهم استقرارا ماديا نسبيا، وهم يعيشون حالة انتظار نفسي دائم بين أمل العودة ورغبة أخرى في الإبقاء على خيار العودة مفتوحا دون السعي الفعلي إليه. تعزز هذه الفئة ارتباطاتها المستمرة بالتواصل الأسري مع مخيمات اللجوء وتنظيمات طلابية وشبابية تعاقبت عبر الأجيال، مثل رابطة الطلبة العرب، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، وحركة الشباب الفلسطيني (PYM)، خصوصا في مرحلة ما بعد أوسلو. أما الثالثة فهي فئة المنصهرين الذين ذابوا في مجتمع الاستضافة بفعل طول أمد الهجرة ولم يعودوا يعرفون أنفسهم فلسطينيا بشكل جوهري، حتى وإن انطبق عليهم التعريف الرسمي للاجئ الفلسطيني (Nassar, 2026)، يقتصر ارتباط هؤلاء على مناسبات رمزية أو ذاكرة عائلية متقطعة (Baeza, 2014)، ما لم تستدعه أحداث سياسية كبرى تعيد تنشيط الانتماء لهم.

تنتج هذه التعددية في أنماط الارتباط تشتتا بنيويا في مكونات الهوية الفلسطينية، إذ تتشكل هذه الهوية بشكل مختلف بحسب سياق اللجوء وهمومه وأولوياته الخاصة (كرباج ونوفل، 2021)، وينشأ عنها ما يشبه هويات فرعية متعددة أضعفت وحدة "هوية اللجوء" الجامعة، خصوصا مع تراجع دور منظمة التحرير كمظلة حاضنة، والفراغ السياسي الناجم عن عجز السلطة الفلسطينية عن استيعاب الشرائح الواسعة من فلسطينيي الخارج ومبادراتهم (كرباج ونوفل، 2021؛ Labadi, 2018). يضاف إلى ذلك

إشكالية الهوية الثنائية التي يواجهها أبناء الأجيال اللاحقة تحديدا، الذين يترعرعون في بيئة تحمل قيم ومرجعيات بلد الهجرة أو الاغتراب إلى جانب سردية وطنية فلسطينية تتناقلها الأسرة، وهي إشكالية تتجلى بحدة، بخاصة في دول الخليج، حيث يصطدم الالتزام السياسي والعاطفي الدائم تجاه فلسطين برغبة أبناء هذه الأجيال في الاندماج ضمن بنى اجتماعية وقانونية لا تتيح غالبا انتماء دائما (Nassar, 2026).

بينت الأبحاث الأنثروبولوجية المبنية على التاريخ الشفوي، وأبرزها أعمال روزماري صايغ الرائدة في مخيمات اللجوء بلبنان، أن الهوية بين لاجئي المخيمات تتشكل عبر مستويين متداخلين: هوية محلية مرتبطة بالقرية أو البلدة الأصلية، وهوية وطنية جامعة أنتجتها تجربة اللجوء المشتركة ذاتها (Sayigh, 2011; Suleiman, 2016). وقد أظهرت مجموعات أخرى من الشهادات الشخصية، كتلك التي جمعها ياسر سليمان (2016) من فلسطينيي الشتات في بلدان متعددة، أن هذه الهوية ليست كتلة واحدة متجانسة، بل نسيج من السرديات الفردية المتفاوتة بحسب الجيل ومكان الإقامة والظروف الاجتماعية والاقتصادية. كما تبين دراسات أخرى حول النشاط السياسي التضامني لفلسطينيي الشتات، كتلك التي تناولت الجالية الفلسطينية في السويد، أن هذا النشاط ليس أداة تكتيكية بحتة لخدمة قضية الوطن الأم بقدر ما هو وسيلة يستخدمها الأفراد للتفاوض حول موقعهم بين الانتماء للوطن القديم والوطن الجديد، وسط توترات وتناقضات داخلية لا تنفي عمق الرابطة الوطنية لكنها تعكس تباينا حقيقيا بين الأجيال وبلدان الإقامة السابقة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتفاوتة (Lindholm, 2021).

كيف ننطلق إلى تحليل دور الشتات كرافعة اقتصادية؟

يكشف هذا الاستعراض أن مقاربة لفلسطينيي الشتات لا يمكنها أن تعاملهم ككتلة واحدة متجانسة، بل ينبغي أن تميز بين مواقع تتفاوت في تأثيرها بحسب معايير مختلفة: فالأردن يبقى الموقع الأكبر عددا والأكثر اندماجا قانونيا، بينما تمثل دول الخليج الثقل الاقتصادي الأبرز رغم هشاشتها القانونية البنيوية، في حين تشكل لبنان وسوريا أكثر المواقع احتياجا لتدخل إنساني وحقوقي عاجل نظرا لعمق الحرمان الاقتصادي والقانوني فيهما. بالتالي قد تكونان أقل قدرة على تشكيل كتلة دعم اقتصادية للأراضي المحتلة. أما تجمعات أوروبا وأميركا الشمالية، فرغم صغر حجمها النسبي، فإنها تمتلك قدرة تنظيمية متصاعدة، ونفوذا سياسيا محليا متناميا عبر أجيال متعاقبة من الحركات الطلابية والشبابية (Qutami, 2021)، تمتلك خبرة في الحشد والتعبئة، حتى وإن

لم تكن اقتصادية. وقد بات نحو نصف الفلسطينيين اليوم يعيشون خارج الأراضي الفلسطينية، وهو ما دفع جزءا متزايدا من هذا الشتات، في ظل تآكل ثقة قطاعات واسعة منه بالسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، إلى إعادة تعريف دوره بعيدا عن طموحات بناء الدولة التقليدية باتجاه تعبئة شعبية ومناصرة دولية لامركزية أكثر وشاملة لجميع الحقوق المسلوبة (Simonyan, 2025; Al Shabaka, 2010). من هنا، فإن تحديد "أبرز المواقع تأثيرا" ضمن هذا الشتات ينبغي أن يقوم على قراءة متقاطعة للعدد والثقل الاقتصادي والفاعلية التنظيمية والهشاشة القانونية معا، لا على معيار العدد وحده.

تاريخ العلاقة بين الشتات الفلسطيني والوطن

مراحل تطور وتراجع العلاقات بس الداخل والخارج

كما أظهرت الجزئيات السابقة، فإن تحليل واقع وطاقات الشعب الفلسطيني في الشتات يتطلب التعامل مع مختلف الأبعاد المكونة للهوية الفلسطينية في دول اللجوء والهجرة. أي أنه ليس هناك شتات فلسطيني متجانس، بل "أشتات"، لا بد من فهم ما يجمعهم وكذلك ما يزيد من تشتتهم. للتذكير، فإن مصطلح الشتات قد يكون المرادف الأقرب لمصطلح Diaspora، لكنها كلمة فلسطينية أصيلة، ولدت من رحم النكبة والرحيل والمعاناة للجيل الأول من لاجئي 1948 و"نازحي" 1967. هذه الأشتات ليست مكونة فقط حسب 1) التوزيع الجغرافي الحالي، و2) طبيعة الدول المستضيفة، بل أيضا 3) حسب دولة المنشأ للمهاجر، وكذلك 4) الجيل المهاجر، ثم 5) العقيدة والانتماء السياسي. إن تفاعل كل هذه العناصر مجتمعة حدد عبر العقود الثمانية الماضية أشكال ومدى متانة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الداخل والخارج الفلسطيني. ويمكن تحديد ثلاث حقب تاريخية سياسية رئيسية أطرت ونظمت الشروط السياسية والأثر الاقتصادي لتلك العلاقة المتغيرة.

الفترة الأولى كانت العقدين عقب النكبة (1950–1970)، حيث كان "الداخل" يتكون من حوالي مليون فلسطيني عربي أصبحوا مواطنين من الدرجة الثالثة في إسرائيل معزولين عن أشقائهم وعائلاتهم المشتتة. خضعت الضفة الغربية، بما فيها القدس، للحكم الأردني الصارم، وقطاع غزة للحكم العسكري المصري الأكثر ازدهارا اقتصاديا، بما فيهما جزء كبير من لاجئي 1948 (الداخل). طبعا كانت هناك هجرة إلى دول عربية وأميركية منذ الفترات العثمانية والانتدابية، لكن في مرحلة كارثية مثل تلك، كان على الفلسطينيين أينما وجدوا، تأمين لقمة العيش والبقاء، ثم التعلم، ثم العمل. وهذا ما حصل فعلا طوال تلك المرحلة وما زال: بفضل

ميزة التعليم الذي وفرته الأونروا، وإعاشتها الأساسية لكل لاجئي فلسطين، بقي جيل النكبة وتعلم مهنا مفيدة، وذهب بحثا عن العمل في الدول العربية الشقيقة بالأساس. ثم في الستينيات، بدأ تدفق "تحويلات المهاجرين" يشكل القناة الرئيسية والأهم للتشبيك الاقتصادي المالي بين الداخل والخارج، لإعالة آلاف الأسر وتمويل تعليم أبنائهم في فلسطين، مؤسسة بنفس الوقت لتواجد بشري فلسطيني وقوة عاملة ثابتة ونامية في دول الخليج العربي (طبعا كذلك في الأردن ومصر وسوريا ولبنان).

أما الفترة اللاحقة لنكسة 1967، التي حددت أولوياتها الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير لقرابة 25 سنة (حتى إطلاق عملية السلام وأوسلو)، فاتسمت ببروز أشكال جديدة مؤطرة وأشكال مؤسسية لتجسيد علاقة الخارج بالداخل الجديد الذي خلقه احتلال إسرائيل عام 1967، ليمتد ويشمل جميع الفلسطينيين من البحر للنهر. في مختلف تجمعات اللجوء والهجرة، بدأ التنظيم الذاتي الفلسطيني العابر للحدود وللقارات، وانعكس في تشكيل أحزاب وفصائل مقاومة ونقابات وجمعيات أهلية، وشركات كبرى، بعضها لها تركيز قطاعي (صحة، تعليم، ثقافة)، وأخرى تعمل مناطقيا (48، 67، لبنان)، أو بغايات وطنية شاملة. معظم هذه التشكيلات الفلسطينية الجديدة عملت بالمناصرة والتوعية والترويج للقضية عالميا، ثم بالإسناد المادي لقرى ومدن فلسطين الداخل مباشرة أو من خلال مؤسسات غير ربحية خدمية وسيطة. في هذه الفترة، صعدت إلى واجهة النهوض بالأولويات الوطنية، الطبقات الاجتماعية الفلسطينية المهنية والمالية حديثة التكوين، ومنها ما ساهمت مباشرة في تمويل المنظمة والفصائل، وأخرى تعاملت مباشرة مع فلسطينيي أراضي 1948 والأراضي المحتلة 1967 بواسطة جمعيات فلسطينية مسجلة في دول الشتات. بالمجمل، كانت هذه الفترة الذهبية في الترابط الفلسطيني عبر الحدود (ورغمها)، فيما جسدته من تنوع في الوسائل المتبعة للتواصل، وفي وحدة وطنية وشعور بمصير مشترك بين الداخل والخارج، وبقيادة شرعية واحدة تمثل القواسم المشتركة (رغم الصراعات الداخلية بين فصائلها)، أي "الثوابت" التي طالما شكلت اللحمة الوطنية الفعالة في مواجهة حالة التشتت متعدد القارات.

في المرحلة الثالثة، وحتى اندلاع حرب الإبادة في غزة، تطورت بعض أنماط المشاركة في الهم الاقتصادي والاجتماعي في الداخل المتجدد (خاصة الأهلية والمهنية والاستثمارية منها) في إطار أوسلو. لكن شراكة المصادر الرسمية العربية والمالية الفلسطينية مع مؤسسات المنظمة والسلطة الفلسطينية تراجعت بشكل متواصل مع إمكانية التعامل المباشر مع الداخل ومؤسساتها غير الحكومية، خلال آخر عشرين سنة من انقسام سياسي وجغرافي وتوسع في المشروع الاستعماري، ما زاد من تعقيد المشهد غياب التجديد الديمقراطي وقنوات المحاسبة، وظواهر تضخم الإنفاق العام وبلوغ أشكال جديدة من الفساد الإداري والمالي. بالتالي،

شكل أوسلو منعطفا خطيرا في إعادة هندسة سياق علاقة الشتات بالبناء في الداخل، ووضع قيودا عليها، حيث ربطت عملية البناء الاقتصادي والمؤسسي الوطني الشامل بالنطاق الضيق لمشروع التسوية السلمية الذي تبنته المنظمة، وذلك رغم معارضة فلسطينية (عابرة للفصائل) شديدة. هكذا فصل أوسلو مصير الشتات (وفلسطينيي 1948) عن مصير سكان الأرض المحتلة 1967، رغم التمسك الرسمي حتى الآن بحق العودة (لدولة فلسطين إذا أقيمت).

كانت لذلك الفصل السياسي، وما زال، آثار انقسامية بين مستقبل نصف الشعب الفلسطيني (في الداخل) ومصير ملايين من فلسطينيي الشتات لم يندمجوا تماما في مجتمعات الاستضافة ويتوقون لممارسة حقهم بالعيش أحرارا في وطنهم. من هنا تبرز أهمية الحالة الشعبية الفلسطينية الجديدة، الموحدة حول إنقاذ غزة والتصدي للمشروع التوسعي الصهيوني، تاركة في الخلف – قدر الإمكان– خلافات الماضي.

أبرز نماذج التجارب الفلسطينية في بناء سراكات بين الشتات والداخل من خلال المؤسسات الوطنية

الدعم الفردي المباشر والتحويلات من الخارج

منذ أولى سنوات ما بعد النكبة، شكلت التحويلات من المهاجرين إلى دول الخليج العربية شريان الحياة لمئات الآلاف من الأسر اللاجئة الفقيرة المشتتة في دول الطوق، وكذلك داخل الضفة والقطاع. مع العقد الثاني للهجرة وتكوين الجاليات الفلسطينية الأولى في عدد من الدول، بدأ يتنظم ويزيد تدفق التحويلات من الخارج مع مواصلة توافد الأيدي العاملة الفلسطينية الماهرة غالبا، من داخل فلسطين ومن الأردن ومن لبنان. وتظهر الإحصاءات المنشورة للفترة ما قبل حرب الخليج (UNCTAD, 1993) أن متوسط حجم هذه التحويلات السنوية بلغ حتى عام 1991 حوالي 160 مليون دولار، ما يعادل أقل من 10% من الدخل القومي المتاح (والمولد أساسا من الناتج المحلي وعائدات العمالة داخل الاقتصاد الإسرائيلي). بحسب تقارير أممية صدرت حينها، كان العدد المقدر للجاليات الفلسطينية في الخليج قرابة 750 ألفا، منهم حوالي 190 ألفا من الأرض المحتلة، وتسبب انقطاع هذه التحويلات بعد حرب الخليج ومغادرة مئات آلاف الفلسطينيين، في العديد من المضاعفات داخل الاقتصاد الفلسطيني، خاصة ارتفاع البطالة وتراجع الدخل المعتمد على التحويلات الخارجية.

بعد إقامة السلطة الوطنية، استؤنفت تدفقات التحويلات من المهاجرين الواردة لفلسطين، خاصة وسط جو التفاؤل والاستقرار الذي ساد حتى عام 2000، ولا تزال تشكل مصدرا متينا لدعم دخول الأقارب الأقل حظا وتعليم الأبناء. بحسب دراسة فلسطينية حديثة نسبيا، فإن تدفق التحويلات الشخصية ارتفع من 270 مليون دولار عام 1995 إلى 750 مليون دولار عام 2002، لينخفض خلال سنوات الانتفاضة ثم يعاود الارتفاع التدريجي ليحقق قيمة سنوية معدلها 500–600 مليون دولار حتى 2013. في آخر تقدير للعام 2025، يبدو أن هذا التدفق العضوي ما زال حيويا، رغم عدم نموه الكبير، بقيمة 690 مليون دولار.

يستدل من تجربة التكافل الأسري العابر للحدود، التي تعود لأكثر من 60 سنة وتأثرت إيجابا وسلبا بالطفرات والصدمات الاقتصادية والسياسية في المنطقة:

- أولا: أنها عبارة عن علاقة عضوية بين الخارج والداخل لها أبعاد اجتماعية وأسرية واقتصادية.
- ثانيا: أنها تكشف عن رصيد بشري ومالي فلسطيني في أهم عواصم الشتات لا بد من السعي إلى توثيق ارتباطها بالوطن.
- ثالثا: يمكن أن تزداد وتتضاعف هذه التدفقات، كما في آخر سنوات ما قبل الانتفاضة، محفزة بالبيئة "المتفائلة" آنذاك.
- رابعا: كما يمكن أن تتراجع فجأة تحت الصدمات ولا تتعافى رغم استقرار نسبي (كما في الظروف الأمنية بعد 2009).

منظمة التحرير وضريبة التحرير

في أعقاب اعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني عام 1974، ثم مع زخم التضامن القومي بعد قمة بغداد العربية 1978 (المنعقدة تحت شعار *الصمود والتصدي*)، تبلورت قنوات جديدة تربط الجاليات في الخارج مع القضية الوطنية وفصائل المنظمة في الخارج. كذلك تأسس الصندوق العربي الرسمي الأول لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الداخل، وتوثقت علاقات مالية بين المنظمة وغالبية الدول العربية (النفطية) في سياق شبكة معقدة من التحالفات والتجاذبات السياسية. في هذه المرحلة من التعاطف الرسمي والشعبي العربي مع فلسطين، كانت الأرض خصبة لتأطير التضامن الشعبي للجاليات الفلسطينية. مع تأسيس حركة فتح بين هذه الجاليات في أوائل السبعينيات، بادرت المنظمة في هذه الفترة للاتفاق مع عدد من الدول الخليجية على فرض "ضريبة تحرير" على الفلسطينيين العاملين في أسواقهم، بمقدار 5% لكل عامل/ موظف.

بدءا من قطر وصولا للكويت التي شرعت الضريبة في القانون، وكانت جباية المبالغ تتم من قبل الحكومات المستضيفة (قدرت بعشرات ملايين الدولارات سنويا في ذروتها)، وتحول إلى الصندوق القومي الفلسطيني.

رغم انتهاء هذه التجربة الرسمية لتمويل الشتات الفلسطيني المنظم، التي لم تنج من آثار حرب الخليج وعزل المنظمة عربيا لعدة سنوات، فإن لها دلالات تفيدنا اليوم. أولا: تؤكد التجربة الإمكانية العملية والإدارية لطرح مثل هذه الضريبة، وكذلك جدواها الاقتصادية لمنظمة التحرير حينذاك عندما كانت تحظى بإجماع فلسطيني وعربي. لكن من جهة ثانية، فإن إمكانية تكرار التجربة أو البناء عليها اليوم تعتمد على المزاج الرسمي العربي تجاه القضية (والمنظمة). بالتالي من جهة ثالثة، إذا كان سيتم إشراك جاليات الخليج في البقاء والبناء الاقتصادي، في غياب تبن عربي سياسي وقانوني لفرض مثل هذه المساهمة أو ربما فتح الباب للتبرع الطوعي، يجب التفكير بمداخل جديدة لإنشاء مثل هذا الارتباط والالتزام. وهذا يتطلب وسائل/ آليات شرعية وشفافة أهلية لتنظيم ورسمنة وجباية ما يمكن تسميتها "ضريبة فلسطين الطوعية"، وأيضا التركيز على مجالات دعم تحظى بإجماع الناس ولا خلاف حول أولويتها، مثلا غزة وكل ما يتعلق بإغاثتها وإعمارها.

جمعيات وصناديق الجاليات الفلسطينية ودور السفراء والسفارات

تمثل الجاليات من الناحية النظرية حلقة الوصل اليومية الأقرب بين الداخل والجاليات في الخارج، غير أن التجربة ذاتها تقر بأن أحد أبرز إخفاقات السلطة الفلسطينية بعد أوسلو غياب إستراتيجية تواصل فعالة ومنظمة بين مركز القرار في الداخل والجاليات في الخارج. بحسب النقاش مع الخبراء، عمق هذا شعور الجاليات الفلسطينية بالتهميش وبأن آراءها لا تؤخذ بعين الاعتبار، رغم المحاولات المتكررة لتفعيل قنوات تواصل مؤسسية. يضاف إلى ذلك أن الشتات الفلسطيني، خلافا لتجارب الجاليات اليهودية، يفتقر إلى مؤسسات تنموية غير ربحية قوية ومسجلة رسميا (non-profit organisations/ development organisations/foundations) تتمتع بإعفاءات ضريبية وقدرات تشغيلية ممأسسة بحسب نقاش المجموعة البؤرية. إذ تبقى غالبية الأطر الفلسطينية أقرب إلى "منظمات مجتمعية" (community organisations) أو قاعدية (grassroots) محدودة الموارد والاستمرارية. وذلك على العكس من التجربة التاريخية للمؤسسات الصهيونية التي نشأت قبل قيام دولة الاحتلال، كالكيبوتسات التي أنشئت عبر صناديق ومطالبات مالية (appeals) منظمة سبقت قيام الدولة.

إلى جانب التعبئة الرسمية العربية الفلسطينية لمقدرات الشتات المالية، وكذلك تعاظم الدعم المالي العربي الرسمي، نشطت جاليات بمفردها، وبحسب مدى تنظيمها الذاتي والمحيط السياسي في الأقطار العربية والدولية، في إقامة جمعيات خيرية وغير ربحية ونقابات عمالية ومهنية وطلابية. انصبت جهود هؤلاء على حملات مناصرة، وبإقامة مهرجانات ومؤتمرات ومظاهرات مؤيدة لفلسطين وإبرازا للهوية الثقافية الفلسطينية، بعضها أخذت أسماء قرى ومدن المنشأ في فلسطين، وأخرى تبنت قضايا حقوقية محددة (دعم الأسرى، حق العودة، تمكين شباب)، وغيرها نهضت بالعمل القطاعي المساند، خاصة الطبي والتعليمي والثقافي. في مراحل لاحقة، نظمت بعض الجاليات على أسس دينية (لبناء كنائس أو مساجد في فلسطين مثلا)، لكن كلها تحت عنوان عريض: لفلسطين وحماية قضيتها والدفاع عن شعبها.

هكذا، شكلت هذه الجمعيات والنقابات، ولا تزال، أنماطا أصيلة من التضامن بين الداخل والخارج، جزء كبير منه في سياق العمل السياسي والإعلامي، وجزء منه على شكل "صناديق" أو برامج/ مشاريع تحول تبرعات فردية وجماعية من مجتمعات الشتات (ومن صناديق دولية صديقة) لشراكات أهلية فلسطينية في عدة مجالات حيوية في الأرض المحتلة وفي الداخل (1948). رغم عدم وجود أية بيانات موثوقة لحجم مثل هذه التمويلات ومصدرها من بين مختلف دول الشتات، فإن بعض الجمعيات الكبيرة في الولايات المتحدة وأوروبا تشرف على مساعدات أو برامج (طبية) بموازنات بمئات آلاف الدولارات. وليس بالضرورة أن يكون الدور الفلسطيني ماليا بل غالبا ما يكون فنيا وإداريا وإشرافيا. من جهة أخرى، أظهرت تجارب ربط جاليات الشتات بالوطن من خلال التركيز على مشاريع تضامن أو دعم لقرية/ مدينة المنشأ والانتماء، نتائج ملموسة في إنشاء علاقات مادية وتشبيك اجتماعي بين الداخل والخارج. توجد مؤسسات فلسطينية قائمة يمكن البناء عليها، مثل منظمة المساعدات الطبية للفلسطينيين (MAP)، وصندوق الإغاثة الفلسطيني للأطفال (PCRF). في هذا السياق، تحضر أيضا تجربة أطباء ضد الإبادة الجماعية (Doctors Against Genocide)، بحسب أحد الأعضاء المؤسسين، كمثال تحالف انطلق من فلسطينيين في الشتات ليشمل بعد توسعه أطباء من جنسيات مختلفة، وبالتالي، تحضر هذه التجربة كمثال على الكيفية التي يمكن للشتات بها أن يشكل نواة يمكن البناء عليها لتتوسع وتصبح شراكة ذات طابع عالمي.

ربما قد لا تحتاج هذه الأنماط من الدعم المجتمعي من الخارج تنظيما أو تحفيزا في الخارج (فهي تتطور عضويا مع الزمن)، بقدر ما تتطلب تنظيما في الداخل يجذب ويسهل ويوجه حسب أولويات وطنية هؤلاء الأشقاء، على أساس من الشفافية والندية.

جوهر الإشكال في التواصل بين الداخل والخارج لا يقتصر على غياب إستراتيجية اتصال من جانب السلطة فحسب، بل يمتد أيضا إلى غياب جسر مؤسسي قادر على استقبال وتوجيه مبادرات الشتات بشكل منظم وموثوق؛ فرغم توفر الإرادة والموارد لدى قطاعات واسعة من الشتات، تبقى آلية استقبال الموارد داخليا غير موجودة عمليا بشكل منظم. وهذا يجعل مهمة السفارات ودوائر المغتربين لا تقتصر على التمثيل والتواصل فقط، بل يجب أن تشمل أيضا المساهمة في جسر هذه الهوة. يضاف إلى ذلك تشديد الخبراء على ضرورة وجود شريك من المجتمع المدني في الداخل لتنسيق ورعاية هذه العلاقة، إذ إنه توجد مجموعة شركاء حاليين، لكن شبكة الشركاء غير منظمة بالقدر الكافي لاستقبال وتوجيه الشراكات بشكل ممنهج.

تجربة رؤوس الأموال ومؤسسة التعاون

بالتزامن مع ظهور تجمعات منظمة ومسجلة فاعلة في العديد من أقطار الشتات، كان هناك منذ الستينيات تواصل وتعاون بين القيادات الجديدة لحركة فتح والفصائل وشبكة واسعة لرجال أعمال فلسطينيين ومفكرين في مختلف دول اللجوء، من الجزائر وليبيا، مرورا ببيروت، وصولا للسعودية وبقية دول الخليج. قدم هؤلاء مختلف أشكال المشورة الفنية والمعلوماتية والسياسية والدعم المالي المباشر وباتوا وسطاء مؤثرين في علاقات المنظمة المتوترة دائما مع إحدى الدول العربية (الأردن، لبنان، سوريا، العراق، ليبيا، السعودية، الكويت...)، وكذلك في تأسيس العلاقات بين فتح والمنظمة والإدارة الأميركية. من بين الأسماء اللامعة في هذا الجانب من تاريخ علاقة الثورة برأس المال الوطني، عبد المحسن قطان، وسعيد خوري، وحسيب الصباغ، ومنيب المصري، وجويد الغصين، وعبد الحميد شومان، وغيرهم، ربما لم توثق مساهماتهم الكبرى. بقيت هذه العلاقة فاعلة ومؤثرة في القرار السياسي حتى أوسلو، حين تحولت إلى أشكال أخرى من الشراكة في زمن السلطة (ما يسمى "إدارة الريوع")، من خلال منح امتيازات واحتكارات وإعفاءات وحوافز وعقود لرأس المال الوطني، ما أعاد تعريف أسس العلاقة من تضامنية إلى تعاقدية.

بعد "انتصار"/ "هزيمة" بيروت 1982، تبلورت لدى النخبة الاقتصادية والمهنية الفلسطينية في الشتات الحاجة لمأسسة جديدة لعلاقتهم بالقضية والوطن بالتوازي مع الاحتفاظ بالعلاقة الودية مع قيادة المنظمة التي أصبحت في منفى تونس، أبعد عن الوطن من أي وقت مضى. في العام 1984، بادرت مجموعة واسعة من "البرجوازية الوطنية" لتأسيس "مؤسسة التعاون" كجمعية خيرية مسجلة في سويسرا تمد العون للداخل الفلسطيني. هنا وضع هؤلاء العمالقة في الأعمال ملايين الدولارات من أموالهم الشخصية في إطلاق برامج مؤسسة التعاون في جميع مناطق فلسطين ومخيمات لبنان. خلال 40 سنة، تم تطوير مجالات عملها وتخصصها

من خلال موازنات بلغت أحيانا ملايين الدولارات سنويا، ممولة من الأعضاء ومن شركاء مؤسسين. هذا النموذج المميز للترابط بين الداخل والخارج يعتبر أرقى شكل من بين مختلف التجارب، نظرا لتخصصه الفني، ولوزنه الاقتصادي، ولجمعه طيفا واسعا من النخب الفلسطينية المالية والعلمية النافذة من العديد من دول الشتات، ولأنه متجدد مع الأجيال.

مثل هذه التجمعات النخبوية الفلسطينية يجب ألا تكون بالضرورة "طبقية" لتنجح كما نجحت "التعاون" في جمع أصحاب المال والعلم والخبرة المهنية، جيلا بعد جيل، ولا نحتاج إلى مؤسسة تعاون أخرى للم شمل آخرين من أثرياء الوطن المعنيين بالوطن، بل ربما يمكن التفكير بنماذج مماثلة لجمعيات، أو أندية، مهنية (أطباء، محامين، مهندسين، مصرفيين.. إلخ) تجمع "نخب" جاليات الشتات في مجالات اختصاصهم، كأطر للتنظيم الذاتي الفعال والمؤثر.

تجربة فترة السلطة الفلسطينية

شكل منعطف أوسلو وما أفرزته، شرعنة لهياكل سياسية واقتصادية تبدو ثابتة ودائمة من ناحية "بناء الدولة" غير السيادية. كان هناك في أول عقد من تجربة أوسلو أسباب وجيهة لمشاركة الشتات في المشروع الوطني قيد التنفيذ في الداخل، رغم التحفظات العديدة. برزت مع الزمن شكوك متزايدة حول مصير العملية برمتها وحول شرعية السلطة الحاكمة، خاصة مع الانقسام القاتل الذي دام 20 سنة، ومع تزايد ترهل المنظمة والسلطة، وانعدام غير مسبوق لمصداقية مشروعها وحكمها. واتسعت هذه الفجوة منذ حرب الإبادة وابتعاد المنظمة عن الانخراط في مصير قطاع غزة. لم يكن الشتات غائبا عن هذا الصراع المدمر، حيث شكل الخلاف السياسي الفلسطيني أساسا لشرخ سياسي بين الحكم في الداخل، وآراء الجاليات في الخارج الأكثر تشددا ضد الصهيونية وتمسكا بالمقاومة المسلحة خيارا. هذه الحالة بدورها أدت إلى تشكيل مؤسسات جماهيرية في الشتات غايتها الأساسية مقاومة إفرازات أوسلو (أمثال حراك الشباب الفلسطيني، الائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة، عائدون).

في السنوات الأولى بعد إقامتها، بادرت السلطة، بالتعاون مع مؤسسات دولية (الأمم المتحدة والبنك الدولي)، إلى أكثر من برنامج لجذب وتشبيك الكفاءات من الشتات، وصرفت أموال وجهد تخطيطي وتواصلي في مشاريع مثل TOKTEN ("نقل معرفة الشتات") وPALESTA (شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الخارج) وPEPP (برنامج المهنيين الفلسطينيين المهاجرين). لم تفلح هذه الجهود سوى بإتاحة الفرصة لعدد من كفاءات فلسطينية في الخارج ليحاولوا تقديم خدمتهم للمشروع

الوطني، وربما إحياء جذورهم الأصيلة في الوطن والبقاء فيه. لكن هؤلاء الذين صمدوا أكثر من سنتين أو ثلاث قلة نادرة، ولم تقدم هذه البرامج سوى نموذج لما يمكن تنظيمه، دون أثر مستدام يذكر.

في سنوات لاحقة، انتقلت السلطة إلى مفهوم جديد للشتات وطبيعة علاقته بالنظام السياسي في الوطن، حيث توسعت صلاحيات وزارة شؤون الخارجية (التابعة للسلطة) من الدبلوماسية فقط بإضافة "والمغتربين"، أي أنها تعنى أيضا بشؤون أفراد الجاليات المقيمة في دول الشتات. طبعا هذا تجسيد لتجربة طويلة من دور للسفراء الفلسطينيين في قلب الجاليات سياسيا واجتماعيا منذ تعيين أوائل ممثلي حركة فتح في أوروبا بعد 1968. كذلك استحدثت منظمة التحرير "دائرة شؤون المغتربين" لمتابعة العلاقات السياسية مع الجاليات، مع الاحتفاظ "بدائرة شؤون اللاجئين" (أي جاليات الفلسطينيين تحت ولاية الأونروا). لكن نشاط هذه الدوائر محدود ويقتصر على التمثيل أحيانا والتواصل مع ناشطي العمل التنظيمي والإعلامي في دول الشتات. كانت آخر الجهود الفلسطينية لتنظيم الشتات منذ 2010 على شكل إقامة شبكات تستهدف إشراك الخارج بالداخل السياسي الفلسطيني، بادر لها قادة رأي فلسطينيون أمثال أسعد عبد الرحمن وكرمى النابلسي، لكنها لم تنجح في خلق نماذج مستدامة.

للأسف، نستنتج أن مرحلة الـ20 سنة الماضية تعتبر سنوات تراجع وتفكك وانقسام في توجهات وتوقعات جاليات الشتات من نظام الحكم السياسي. وتتباين النظرة من قبل فلسطينيي الخارج لوضع الداخل بين إجماع واسع حول القضية والشعب والنضال، وخلاف عميق وحقيقي حول الوسائل والأنظمة الحاكمة. باتت الجاليات المقيمة منذ أجيال في دول العالم تقدر أهمية الأنظمة الديمقراطية في صون حقوق المواطن والوطن. من هنا، ومع آثار أوسلو في فصل القضية الواحدة إلى أربعة مسارات (أراضي 67، القدس، فلسطينيي 48، ولاجئي فلسطين)، ليس مستغربا أن يبتعد الشتات عن التعامل مع المؤسسة الرسمية، بل كثيرا ما يفضل المستثمر أو المتبرع من الخارج عدم تقديم أي دعم مالي للسلطة.

خلاصة: ابتعاد الشتات عن المشهد الوطني في الداخل مقابل تعاظم دورهم عالميا في المناصرة

بعد هذا الاستعراض الشامل لمراحل وأشكال التشبيك والارتباط والشراكة بين مجتمعات شعب من 15 مليونا تشتت بكل معاني الكلمة في جميع بقاع العالم، يمكن القول أن هنالك طرح جوهري، ألا وهو: بينما يتضاعف حجم ونوعية ونطاق المبادرات السياسية والإعلامية والتضامنية دون خوف من العواقب، فإنها غالبا تصمم وتدار وتنفذ بعيدا عن الدوائر الرسمية، أو بالحد

الأدنى من التنسيق والمشاركة، قد يعزى ذلك إلى أسباب تتعلق بالزمن وكيفية طول البقاء في الشتات وتحمل مسؤوليات المواطنة، مما يعني بطبيعته قطع العلاقة الأصلية مع الوطن وتحويلها إلى مجرد علاقة شخصية/ عائلية/ فولكلورية. كذلك فإن الجيل الشاب الأكثر نشاطا في الشتات اليوم يتبنى مواقف متشددة تجاه السلطة ورموزها. هذا يزيد الفجوات بين الجيل الفلسطيني الشاب الذي يقود في الخارج والجيل الحاكم المتقدم بالسن. هنا نلاحظ دور الإعلام الاجتماعي في تعبئة رأي الشباب الفلسطيني في الشتات الذي قربهم بالتأكيد من المعاناة اليومية للمواطن الفلسطيني، بينما أبعدتهم نفس تلك الوسائل عن النظام السياسي القائم، الذي لا يعرف عنه ولا يكترث غالبية الشباب الفلسطيني لتصريحاته وشؤونه الداخلية. حتى لو احتفظ النظام الحاكم بمبايعة النخب والجيل الأول للشتات، فإنه خسر ثقة واهتمام جيل الشتات القادم، الذي سيجد طريقه عضويا إلى فرض نفسه على المشهد الفلسطيني.

يضاف إلى أسباب ابتعاد الشتات عن التفاعل مع مؤسسات الداخل سبب إضافي يتعلق بالعلاقة مع المشروع الوطني للسلطة. يلاحظ بحسب نقاش الخبراء أن تأييد مشروع حل الدولتين يتراجع بشكل ملحوظ بين قطاعات واسعة من الشتات مقارنة بتزايد نسبي للإيمان بحل الدولة الواحدة، خصوصا بين الجيل الجديد الناشط في حركات التضامن والمناصرة، وهو ما يستدعي نقاشا سياسيا أوسع يتجاوز نطاق هذه الورقة. يرتبط هذا التوجه بإحجام الجاليات (أو رجال الأعمال) عن رؤية دور لهم ضمن الحدود المقرة ضمن الاتفاقيات السياسية، التي يشعرون بأنها لا تمثل مصالحهم أو تطلعاتهم، نظرا لتمسكهم بحق العودة وتراجع ثقتهم بجدوى هذا المشروع في ظل التوسع الاستيطاني وتفاقم أزمة شرعية السلطة الفلسطينية. يتعقد هذا بشكل إضافي في ظل الانتخابات التشريعية المترقبة، حيث أشار الخبراء إلى أن الشتات فعليا لن يكون له صوت أو حق في التصويت في الانتخابات، وأن "التمثيل" الوحيد له تم عبر اختيار مباشر لبعض الممثلين عبر السفارات.[10]

[10] موقع الجزيرة نت. "المجامع الانتخابية.. مخرج لتحديث المؤسسات أم تعميق للانقسام الفلسطيني؟". نشر في تاريخ 9 أيلول 2026.انظر/ي الرابط التالي: https://tinyurl.com/r8yxcs29
انظر/ي أيضا "فصائل ترفض إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بالتعيين"، نشر على الموقع نفسه في تاريخ 9 أيلول 2026. انظر/ي الرابط التالي: https://tinyurl.com/4wxaunmu

هذا يعيدنا إلى أصل الحكاية. مع دوام فترة عدم التجديد الديمقراطي، ومع تآكل كل المشروع الوطني أمام الاستيطان والضم والإبادة دون تحرك الفصائل التاريخية لإنجاز مشروع الوحدة الوطنية والتجديد المؤسسي، أصبح إطار أوسلو الذي يفصل مصائر الشعب الفلسطيني عقبة أمام الإشراك الفعال لملايين الفلسطينيين ممن لهم الحق بالمشاركة في تقرير المصير. منذ المجلس الوطني 1996، تراجعت الحالة الديمقراطية التعددية التي وفرتها مجالس وطنية سابقة، وأصبح تعيين أعضائه خاضعا لاعتبارات فصائلية وشخصية، جعلت من هيئات المنظمة محافل لا تؤثر في القرار أو الأداء أو الهيبة التمثيلية.

لذلك، فإن إعادة تعريف دور الشتات في البناء الوطني تتطلب إعادة تعريف للمؤسسات الحاكمة والمبادئ الدستورية والقانونية التي تربط 15 مليون فلسطيني في مشروع وطني مواطني بعيدا عن حكم الفصائل والحركات والجبهات التي ساهمت جميعها في فشل تحقيق الأهداف الوطنية.

الاحتياجات الطارئة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال على الأصعدة التي يعنى بها الشتات

تهدف هذه الجزئية إلى تأطير الاحتياجات الطارئة للشعب الفلسطيني ضمن ثلاثة مستويات تحليلية متداخلة، تتناول بصورة مترابطة السياق البنيوي الكلي للأزمة: الدمار المباشر الناتج عن العدوان (2023)، والأزمة المالية البنيوية للسلطة الفلسطينية وعلاقة ذلك بالمشروع التحرري لها، ومستوى التراجع في منظومة الحماية الاجتماعية،[11] وأثر الاعتماد على التمويل الدولي على هذه المنظومة. تنطلق المعالجة هنا من نقطة أساسية مفادها أن هذه المستويات الثلاثة، حتى إن اختلفت طبيعتها (مؤسسية أو سياسية، جزئية أو كلية)، إلا أنها جميعها تتقاطع عند نقطة واحدة وهي حقيقة تآكل قدرة البنية الرسمية كإطار موحد قادر على حماية مواطنيه وضمان استمرارية مؤسساته. عليه، فالغاية ليست فقط توثيق حجم الكارثة، بل أيضا تحديد موقع الشتات المحتمل ضمن هذه المعادلة، بمعنى الإجابة عن تساؤل: أين تنتهي حدود القضايا "السيادية الداخلية" التي لا يتحمل الشتات مسؤولية إدارتها، وأين تبدأ مساحة المسؤولية الجماعية التي يفرضها منطق الانتماء الوطني الواحد.

[11] هي برامج الحماية الاجتماعية الرسمية التي توفرها السلطة الفلسطينية عبر وزارة التنمية الاجتماعية، والتي تركز على تقديم خدمات الرعاية والتمكين للأسر الفقيرة، أبرزها برنامج التحويلات النقدية.

إفرازات حرب الإبادة

تشير البيانات إلى أن الأثر التراكمي لحرب الإبادة تجاوز الإطار المعتاد لتصنيف الأزمة الإنسانية، بحيث أصبح من الأدق توصيفه بكونه عملية تدمير ممنهجة للبنية الديموغرافية والاقتصادية والمؤسسية لمجتمع بأكمله. بلغ عدد الشهداء حتى نهاية عام 2025 ما يزيد على 73 ألف فلسطيني، بينما بلغ عدد الإصابات ما يزيد على 171 ألفا من بينهم حوالي 42 ألف إصابة توصف بأنها مغيرة لمسار الحياة (WHO, 2025). هذه المؤشرات وغيرها، تعني أن الأثر الديموغرافي لحرب الإبادة لن يقتصر على الجيل الحالي، بل سيمتد بوصفه عبئا اجتماعيا واقتصاديا طويل الأمد، ما يستوجب التفكير في أفق زمني يتجاوز مرحلة الاستجابة الطارئة.

أما على صعيد البنية التحتية، فتظهر بيانات الصور الجوية أن أكثر من 198 ألف مبنى قد تضرر حتى وقف إطلاق النار، وما يعادل 81% من مجمل المنشآت في قطاع غزة، إضافة إلى 77% من شبكة الطرق (OCHA, 2025; UNOSAT, 2025)، بما يعنيه من إعاقة مباشرة لحركة الأفراد والبضائع والمساعدات الإنسانية والوصول إلى الخدمات الأساسية. في هذا السياق، الصورة الأكثر شمولا للتدمير حتى منتصف 2026 تقدر الأضرار المادية بـ 35 مليارا[12] والخسائر الاقتصادية[13] بـ 23 مليار دولار، ليصل الأثر الكلي لحرب الإبادة إلى 58 مليار دولار من الدمار (World Bank Group, 2026). يستحوذ القطاع الاجتماعي، وفي مقدمته الإسكان، على النصيب الأكبر من الأضرار (56.1% من المجموع)، تليه قطاعات التجارة والصناعة والصحة والنقل والتعليم، بحيث تقدر الخسائر في هذه القطاعات ما يقارب ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعام 2025 (MAS, 2026a). الأهم في هذا السياق أن احتياجات التعافي[14] تقدر بـ 71 مليار دولار موزعة على ثلاث مراحل زمنية متتالية: فورية وقصيرة المدى (18 شهرا) تركز على الزراعة، والأمن الغذائي، والإسكان المؤقت، والدعم النفسي؛ متوسطة المدى (3–1.5 سنوات) بقيمة 24 مليار دولار، تعنى بإعادة بناء المرافق الصحية والتعليمية وطويلة المدى

[12] هو التدمير الحاصل للأصول المادية، وتشمل المباني، والشوارع، والمنشآت، وما إلى ذلك، التي حصلت ما بين 8 تشرين الأول 2023 و9 تشرين الأول 2025.

[13] تشمل الخسارة نتيجة الاضطرابات التشغيلية، وفقدان الدخل، والتعثر في تقديم الخدمات الأساسية، التي حصلت في عامي العدوان، والمتوقع تحصيلها حتى ثلاثة أعوام بعد العدوان.

[14] هي الموارد المالية اللازمة لإعادة الإعمار. للمزيد حول احتسابها: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/e539cbf23b348c3d4fc69b8a7e9c9d7d-0280062026/original/Gaza-RDNA-2026-Final-April-19.pdf

بقيمة 21.5 مليار دولار، تشمل استكمال إعادة إعمار قطاع الإسكان والبنية التحتية للطاقة والمياه (World Bank Group, 2026). حتى مع هول هذه الأرقام، إلا أنها لا تشمل الأضرار المستجدة بعد وقف إطلاق النار، ما يجعلها حدا أدنى للصورة الفعلية التي لا سقف نهائيا لها حتى هذه اللحظة (آب 2026).

تترجم هذه الأضرار المادية إلى انهيار اقتصادي كلي غير مسبوق في البنية الاقتصادية لفلسطين؛ فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة بنسبة 83% خلال عام واحد من العدوان ليبلغ 362 مليون دولار فقط عام 2024، بانخفاض تراكمي بلغ 87% بين عامي 2022 و2024 (UNCTAD, 2025). وحتى بعد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنسبة 4% عام 2025، إلا أنه واصل الانكماش في غزة بنسبة 8.7%، ليبقى أدنى من معدله عام 2024 بنحو 24% (MAS, 2026b). وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 161 دولارا سنويا، أي ما لا يتجاوز 5% من نظيره في الضفة الغربية (UNCTAD, 2025; World Bank, 2025)، وهو ما يعمق التفاوت الجغرافي– الاقتصادي بين شطري الوطن. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الدخل الفردي قد يبالغ في تقدير مستوى الرفاه الفعلي لغالبية الأسر والمنشآت، وقد يكون أسوأ مما تعكسه هذه المؤشرات الكلية (UNCTAD, 2025). بينما تشير التقديرات إلى أنه حتى في أفضل السيناريوهات، وحتى في سيناريوهات النمو المزدوج، فإن استعادة مستويات الرفاه المتواضعة أصلا لما قبل الحرب قد تستغرق عقودا (UNCTAD, 2025).

أما الفقر، فارتفعت نسبته إلى 41.8% في عام 2025، مقارنة بـ 28.6% في 2023،* وظلت مستويات الفقر في غزة مرتفعة وشبه شاملة نتيجة العدوان (World Bank, 2026). وحتى مع توقع نمو الاقتصاد الفلسطيني بنحو 4.5% في 2026، تشير تقديرات البنك الدولي إلى بقاء الفقر أعلى من 40% خلال هذا العام (المرجع السابق). وبلغت نسبة البطالة في الضفة 31% (مقابل 78% في غزة. إضافة إلى أن الفقر بات غير مقصور على البعد المالي بحسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، بل امتد ليشمل كافة أبعاد الحياة، وقد تفاقم خلال الثلاثة أعوام الماضية، أبرزها الحق في السكن، والصحة، والعمل.

* عند خط الفقر الدولي البالغ 8.3 دولار في اليوم (وفقا لمعادلة القوة الشرائية) (PPP)، ويعني تعادل القوة الشرائية هو معدل سعر صرف يعادل بين قوة العملات المختلفة من خلال إلغاء الفروقات بين مستويات الأسعار في البلدان المختلفة للوصول إلى نفس المبلغ.

الأبعاد الهيكلية لأزمة السلطة المالية وارتباطها بمستقبل المسروع الوطى التحرري

يتطلب تناول هذا المحور، في البداية، التمييز المنهجي بين مستويين مختلفين من التحليل: الأول هو السياسات المالية والإدارية للسلطة الفلسطينية، وبنيتها المؤسسية، وطبيعة علاقتها الاقتصادية والتعاقدية بالاحتلال في إطار بروتوكول باريس الاقتصادي وغيره. ويندرج هذا المستوى أساسا ضمن نطاق السيادة الداخلية، ومن ثم لا يملك الشتات، من حيث المبدأ، صلاحية التدخل المباشر فيه أو تقديم بدائل تحل محل المؤسسات الرسمية في إدارة هذه الملفات. أما المستوى الثاني، فيرتبط بالآثار العملية والمباشرة للأزمة المالية والمؤسسية –التي سيتم شرحها تاليا– على قدرة المؤسسات الوطنية على الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. ولا يمكن التعامل مع هذا المستوى باعتباره مسألة داخلية بحتة، لأنها تتجاوز حدود الإدارة المالية لتصبح أزمة وطنية شاملة تمس استمرارية المشروع الوطني التحرري، باعتباره إطارا اجتماعيا ومؤسسيا يتجاوز البعد السياسي وحده. عليه، ننطلق في هذا القسم من فهم أن الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة لم تعد مجرد مشكلة إدارية أو مالية محدودة، بل أصبحت تنتج سلسلة متتابعة من الآثار التي تنعكس مباشرة على منظومة الخدمات العامة وعلى مستوى الثقة الشعبية بالمؤسسات الوطنية. وإن احترام الشتات لحدود التدخل في إدارة الشأن السيادي الداخلي لا يعني بالضرورة ابتعاده عن تداعيات الأزمة الوطنية، بل يقتضي منه التفكير بصورة أكثر جدية في السبل التي يمكن من خلالها المساهمة في الحد من آثارها على المجتمع والمؤسسات والخدمات العامة.

تعد الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية أزمة هيكلية تتجاوز مسألة العجز المؤقت في الموازنة، إذ ترتبط بطبيعة النظام المالي والاقتصادي الذي تعمل في إطاره السلطة الفلسطينية. من أبرز مظاهر هذه الأزمة محدودية الاستقلالية المالية، نتيجة الاعتماد الكبير على أموال المقاصة[15] والمساعدات الخارجية، إذ وصلت قيمة أموال المقاصة التي يحتجزها الاحتلال نحو 14 مليار شيكل، حتى تموز 2026، في ظل استمرار حجب هذه الأموال منذ حزيران 2025 دون مؤشرات واضحة على قرب استئناف تحويلها. الأهم في هذا السياق أن المقاصة تشكل المصدر الأساسي لإيرادات الحكومة (حوالي 68% عام 2025)، ما يجعلها

[15] هي الضرائب والرسوم الجمركية التي تجبيها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية على السلع المستوردة.

باستمرار عرضة لاستغلالها كأداة ضغط سياسية، كما هو الأكثر وضوحا في الثلاثة أعوام الماضية. حتى في ظل وجود مؤشرات واضحة لعدم نجاعة هذا الترتيب لنظام الإيرادات الحكومية، إلا أنه على حاله منذ سنين.

إذا استمر الوضع على حاله، فمن المتوقع أن يصل العجز المالي خلال عام 2026 إلى نحو 11.86 مليار شيكل، أي ما يقارب 61% من إجمالي الموازنة و18.9% من الناتج المحلي الإجمالي (MAS, 2026c). وإلى جانب ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية وقدرة الاقتصاد الفلسطيني على توليد إيرادات عامة كافية؛ تهيمن على الاقتصاد الفلسطيني قطاعات الخدمات والتجارة، بينما القطاعات الإنتاجية تشكل أقل من ربع الإنتاج المحلي، وحصتها من الاقتصاد في تراجع مستمر. يضاف إلى ذلك التراجع في المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية (UNCTAD, 2025). وعليه، فإن أزمة السلطة الفلسطينية المالية تعكس اختلالا بنيويا في العلاقة بين الإيرادات وما يترتب على السلطة من نفقات، وضعفا في الاستقلالية المالية والسياسية، التي تحد من قدرة السلطة على إدارة مواردها وتحقيق استدامة مالية طويلة الأمد.

تعكس المؤشرات المالية بوضوح مدى عمق الأزمة التي تواجهها السلطة الفلسطينية؛ تزداد الأمور تعقيدا عند النظر إلى حجم الالتزامات الحكومية المتراكمة، التي بلغت نحو 15.7 مليار دولار حتى نهاية أيار المنصرم.[16] تقود قراءة هذه المؤشرات مجتمعة إلى استنتاج أساسي مفاده أن كلفة الأزمة المالية للسلطة، رغم نشأتها في إطار العلاقة السيادية والتعاقدية مع الاحتلال، تدفع يوميا بتآكل رصيد الخدمات العامة والثقة بالمشروع الوطني الجامع. لذلك، لا ينبغي اختزال دور الشتات في سؤال ما إذا كان سيدعم السلطة ماليا أم لا، فهذا يفترض امتلاكه صلاحية التدخل في القرار المالي السيادي. الأدق هو التساؤل عن كيفية مساهمته في تخفيف آثار الأزمة على الخدمات العامة، من دون أن يحل محل السلطة أو يكرس أسباب الأزمة البنيوية.

تراجع الخدمات الاجتماعية المقدمة من السلطة والاعتماد الكبير على دعم المانحين والمنظمات الدولية[17]

[16] Palestinian Ministry of Finance and Planning. “Calculations based on Palestinian Ministry of Finance monthly reports – May 2026”. Check the following link: https://shorturl.at/QgwCM

[17] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. "النشرة الاقتصادية الشهرية، عدد كانون الأول 2025". انظر/ي الرابط التالي: https://shorturl.at/Prlkc

تقترب السلطة من حالة شلل مالي واسع، ما يترتب عليه تداعيات مباشرة على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأساسية. فمثلا، لم تتمكن السلطة منذ عام 2021 من صرف رواتب الموظفين العموميين بصورة كاملة ومنتظمة، واقتصر الدفع في معظم الحالات على نسب تراوحت بين 70–50٪ من الراتب المستحق، بينما تراكمت متأخرات متجاوزة 2.9 مليار دولار (MAS, 2026). أما منظومة الحماية الفلسطينية، وفي مقدمتها برنامج التحويلات النقدية الوطني (NCTP)، فقد كانت تعاني هشاشة بنيوية حتى قبل الحرب واستمرت على إثر الأزمة المالية؛ إذ تراجعت تحويلاته السنوية من نحو 90 مليون شيكل عام 2020 إلى 54 مليونا عام 2023، ثم انخفض متوسط الدفعة للأسر بعد انتقال إدارته إلى المؤسسة الفلسطينية الوطنية للتمكين الاقتصادي عام 2025 من 750 إلى 298 شيكلا. كما لم تشمل التحويلات سوى نحو 12 ألف أسرة من أكثر من 96,500 أسرة محتاجة في الضفة الغربية، مع استبعاد شبه كامل للمستفيدين في غزة منذ 2023. تكشف هذه الفجوة بين اتساع الفقر وتراجع القدرة المؤسسية عن أزمة أساسية، وهي تآكل الوظيفة الحمائية للمؤسسة الرسمية في وقت تتزايد فيه الحاجة إليها.

لا تقتصر التداعيات على تأخر الرواتب وانخفاض قيمتها، بل تمتد أيضا إلى قدرة مؤسسات الخدمات العامة على توفير الخدمات؛ في قطاع التعليم، تأخر انطلاق العام الدراسي الماضي نتيجة إضراب المعلمين احتجاجا على عدم انتظام الرواتب والاقتطاع منها، ولم تعالج هذه المسألة بعد. بينما زادت حدة الأزمة مع تأخر أعمال توريد الكتب نتيجة عجز السلطة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الموردين. كذلك الأمر بالنسبة لقطاع الصحة، فقد أدى تراكم المستحقات المالية إلى تراجع القدرة على التوظيف، وتأجيل العمليات الجراحية، وتقليص تقديم الخدمات إلى يوم أو اثنين في الأسبوع (ناهيك عن دمار القطاع الصحي التام في قطاع غزة نتيجة حرب الإبادة). كما وصلت متأخرات السلطة لصالح موردي الأدوية إلى نحو 1.2 مليار شيكل، متجاوزة الحد الأقصى الذي تم الاتفاق عليه عام 2023. ودفع ذلك عددا من شركات الأدوية إلى اللجوء إلى الاقتراض المصرفي لتغطية احتياجاتها التشغيلية. في الوقت ذاته، سجلت مستودعات وزارة الصحة نقصا حادا في الأدوية الأساسية، فضلا عن متأخرات إضافية للمستشفيات الخاصة والأهلية بلغت 1.7 مليار شيكل. كذلك على مستوى الحكم المحلي، انخفضت المخصصات الطارئة الموجهة إلى وزارة الحكم المحلي من 150.7 مليون شيكل عام 2023، إلى 75 مليون شيكل عام 2025. وتراجع الإنفاق التطويري من 100 مليون شيكل إلى 30 مليون شيكل في الفترة ذاتها. ولا تعكس هذه الأرقام مجرد خفض في حجم الإنفاق، بل

تشير إلى تراجع ملموس في قدرة السلطات المحلية على تنفيذ مشاريع البنية التحتية والاستجابة للاحتياجات التنموية في مختلف المحافظات.

يطرح هذا القسم تساؤلا جوهريا في علاقة الشتات بالأراضي المحتلة، فنحن لا نتساءل فقط كيف انهارت منظومة الحماية الاجتماعية، بل من يملأ الفراغ الناتج، وبأي شروط مؤسسية. ففي ظل هذا الفراغ، يصبح الاعتماد على المانحين والمنظمات الدولية ضرورة قصيرة الأمد وطويلة الأمد أيضا، خصوصا مع اعتماد الأسر في غزة بدرجة كبيرة على المساعدات الإنسانية. لكن غياب التنسيق مع المؤسسات الرسمية قد يؤدي إلى مزيد من التشظي وإضعاف دور السلطة كمقدم للخدمات، وتحويلها تدريجيا إلى جهة تنسيق ثانوية بين فاعلين دوليين ذوي أولويات وآليات تمويل مختلفة. نلحظ في هذا السياق مثالين بارزين في أثر الاعتماد العالي على التمويل الغربي بدلا من الوطني على الأراضي المحتلة.

مثلا، في قطاع التعليم، نلاحظ أن حزمة التمويل الأخيرة للاتحاد الأوروبي جاءت بشروط مشددة للحصول على التمويل تشمل إزالة المضامين الوطنية والهوياتية الفلسطينية مثل قضية الأسرى واللاجئين والذاكرة الجمعية الوطنية، وإجراء مراجعات مستمرة للمنهاج الفلسطيني (سلمي، 2026؛ الجزيرة نت، 2026). كذلك، فيما يتعلق بإنشاء مؤسسة "تمكين"، فقد جاء تأسيسها في سياق ضغوط متزايدة مرتبطة بالحصول على التمويل والدعم الدولي،[18] الأمر الذي أعاد تعريف رواتب الأسرى الفلسطينيين وعائلاتهم من كونها قضية وطنية وحقوقية إلى مسألة ذات طابع بيروقراطي تقني، تدار وفق معايير وقياس الفقر والاستحقاق الاجتماعي.[19] يختلف هذا التوجه في جوهره عن المنظور الذي أقره قانون الأسرى والمحررين رقم 19،[20] الذي اعتبر صرف المخصصات الشهرية للأسرى والمحررين وعائلاتهم أحد مكونات الحماية الاجتماعية، بما يعكس اعترافا رسميا بتضحياتهم ومكانتهم في السياق الوطني الفلسطيني. لذلك، لا يتمثل الخيار الواقعي في رفض التعاون الدولي أو إنشاء مبادرات موازية، بل في توجيه هذا التعاون بما يعزز المجتمع والمؤسسة الرسمية معا، خاصة في ظل احتياجات البقاء وإعادة الإعمار.

[18] موقع عرب 48. "الرئيس الفلسطيني يصدر مرسوما بإلغاء قوانين مخصصات الأسرى والشهداء". نشر في تاريخ 10 فبراير 2026. انظر/ي الرابط التالي: https://shorturl.at/9hNa8

[19] أبو عياش، ثائر. "رواتب الأسرى الفلسطينيين: اختبار حقيقي للعقد الاجتماعي الوطني". نشر عبر مدونة مؤسسة الدراسات الفلسطينية في تاريخ 1 تموز 2025. انظر/ي الرابط التالي: https://shorturl.at/grg3F

[20] قانون الأسرى والمحررين رقم 19 لسنة 2004. انظر/ي الرابط التالي: https://tinyurl.com/mprb9s6f

المجالات الممكنة لربط جاليات الشتات ببرامج تستجيب لأولويات الاحتياجات

التحديات والممكنات

يتبين مما سبق أنه بعد 78 سنة من النكبة يتسم الشتات الفلسطيني بطاقات كامنة كبيرة ومتعاظمة، متنوعة حسب الجغرافيا والجيل وفترة اللجوء ومدى الانخراط في المجتمع المستضيف والحالة المادية، بين عوامل مؤثرة أخرى. لجزء كبير نسبيا من هؤلاء علاقات عائلية أو اجتماعية أو مالية بفلسطين المحتلة، مع أن الغالبية لا تستطيع السفر لبلادهم، خاصة ملايين اللاجئين في دول الطوق العربية. بينما نجد لدى مغتربين مقيمين في الأميركيتين وفي أوروبا قدرة أكبر ورغبة متنامية بإنشاء روابط شخصية ملموسة بين فلسطينيتهم وغربتهم. مما لا شك فيه أن الهبة الجماهيرية العالمية نصرة لفلسطين في السنوات الأخيرة فتحت مجالات جديدة لمشاركة فلسطينيي دول الشتات في التظاهر العلني بثقة ودون خوف بانتمائهم، وبرغبة تجسيد ذلك بتغيير سياسة تلك الدول تجاه قضية فلسطين وبتقديم الدعم للشعب الفلسطيني المكلوم. كما استعرض العنوان السابق، فإن الأولويات الاجتماعية الطارئة لا تحصى، والمجالات الاقتصادية ذات الحاجة للتطوير عديدة ومتشابكة، وبالتأكيد ليست جميعها قابلة للتدخل والتأثير خارج سياق الحلول السياسية الكبرى. ما يترك للإسناد الجماهيري من الشتات مجالات معينة وأساليب تدخل محددة.

تشكل هذه الحالة الجماهيرية أرضا خصبة، خاصة في دول الشتات غير المجاورة لفلسطين، لتكثيف النشاط التضامني لفلسطين بين الأوساط الأجنبية وأيضا بين الجاليات الفلسطينية نفسها التي أصبحت أكثر استعدادا للتحرك والتنظيم الذاتي من أجل فلسطين. من جهة أخرى، فإن هناك العلاقات العائلية التي تربط مئات آلاف الفلسطينيين بين الضفة الغربية والأردن، وكذلك المشاركة الاقتصادية البارزة للعديد من هؤلاء في أسواق عمل دول الخليج العربية. كما نعلم أيضا، فإن الشعب الفلسطيني في مجتمعاته المختلفة قد لا ينتظر لتأتي سلطة من الأعلى أو فصيل سياسي ليتحرك لصالح فلسطين، بل خاض تجارب متنوعة في محاولات لمأسسة علاقات التشبيك والمناصرة بين الداخل والخارج بما هو أبعد من المستوى المعنوي.

لكن تدل مختلف أشكال التجارب في بناء علاقات مستدامة على بعض التحديات والممكنات التي من شأنها إحباط أو إنجاح ما قد يبادر له أبناء الشتات من جهود لترميم وتصويب العلاقة، بما يوظف الطاقات الكامنة للشعب الفلسطيني في جهد جماعي لإنقاذ الوطن والقضية.

- من أبرزها مدى إمكانية وحرية العمل الأهلي والسياسي الفلسطيني في البلد المضيف، ما يضع قيودا على الأشكال الممكنة للتعبئة في دول عربية مستضيفة للاجئين (لبنان وسوريا والأردن)، وكذلك في الدول العربية التي تحظر مثل هذه التعبئة خارج الأطر والموافقات الرسمية لأية أنشطة ثقافية أو اجتماعية أو مناصرة فلسطينية.
- طبعا في غالبية دول الشتات غير العربية، ليست هناك محظورات على التعبئة المجتمعية للجاليات الفلسطينية، ما يشكل تحفيزا لمبادرات متجانسة مع سياسة وثقافة وقيم البلد المضيف.
- بغض النظر عن مكان الإقامة، يعتبر كل فلسطيني ناشط في الشتات أن له حقا ضائعا في المشاركة السياسية الفلسطينية، حيث لا يجد وسيلة لا للانخراط في النظام السياسي المتمركز في الداخل، ولا توجد مؤسسات متينة وأنظمة واضحة (عامة أو خاصة أو أهلية)، لها جاهزية أو تقبل للشراكة مع نشطاء أو جمعيات في الخارج. هذه الفجوة الهيكلية تبقي عملية بناء العلاقات خاضعة للمبادرات الفردية والشخصية، غير مخططة وغير منسقة.
- ليس هناك خلاف بين جاليات الشتات بأن الانقسامات في النظام السياسي الفلسطيني (بين السلطة والمنظمة والمقاومة) وقلة الثقة الشعبية بها لا تؤهلها لاحتكار الملعب السياسي الفلسطيني الذي لا يخص حقوق خمسة ملايين فلسطيني تحت الاحتلال فحسب، بل أيضا ملايين الفلسطينيين في الخارج الذين يريدون حصة في بلادهم. هذا العنصر المحبط للمشاركة ما زال يشكل عقبة هيكلية (كما كان منذ 20–25 سنة). لكنه قابل للتغيير في البيئة الفلسطينية والإقليمية والعالمية الراهنة، في حال نشطت الجاليات في مناصرة حقها في المشاركة الفعلية في تقرير مصير الشعب.
- من أهم أسباب تحفظ الشتات على الاستثمار الاقتصادي في فلسطين أو إرسال مساعدات نقدية عبر مؤسسات وسيطة، هو ليس فقط الانقطاع عن النظام السياسي، بل أيضا عدم الثقة بالنظام الاقتصادي والقانوني والمؤسسي الفلسطيني، نتيجة قيود الاحتلال وكذلك الإخفاقات في بناء نظام فلسطيني عصري يمثل الجميع ويشرك الجميع ويخدم الجميع. لا يستطيع العديد من أبناء الشتات الزائرين للوطن فهم أو قبول حالات الازدهار المادي الفردي وسط إفقار جماعي متصاعد، أو مظاهر تقلد السلطة لدى الوزراء والمسؤولين الحكوميين الذين بقوا مثل كل المواطنين خاضعين لإملاءات أصغر جندي إسرائيلي في أي حاجز يجتازونه.
- أخيرا وليس آخرا، فإن فلسطينيي الشتات في نخبهم وجالياتهم (خاصة في الأردن والخليج وفي الغرب) وصلوا الى أهم وأرقى المناصب والقطاعات الاقتصادية، وتربوا في دول متينة، العديد منها ديمقراطية، وقد راكموا قدرات فنية هائلة. كذلك يكتسب

ويظهر هؤلاء ثقة بالذات تتزايد مع طول فترة تجذرهم في مجتمعات وأنظمة الشتات التي باتت أوطانهم الفعلية، بينما يحافظون على صلة بالوطن الأصلي مهما تعاقبت الأجيال، التي لا تنسى (كما كان يحلم بن غوريون).

كما استعرض البحث أعلاه، الشتات ليس خزانا ماليا نلجأ إليه عندما تتراجع أموال المانحين أو تعجز الموازنة الفلسطينية. وهو أيضا ليس طرفا خارجيا نريد إقناعه بمساعدة الفلسطينيين في الداخل. الشتات جزء من الشعب الفلسطيني، بالتالي يجب أن نحذر من أن يتحول السؤال، حتى من دون قصد، إلى: كيف نستفيد اقتصاديا من الشتات؟ لذلك ربما يكون السؤال الأصح هنا كما وصفه أحد الخبراء: كيف نعيد دمج طاقات الفلسطينيين في الخارج في بناء القدرة الوطنية الفلسطينية؟ هذه الطاقات ليست مالية فقط. لدينا في الخارج رجال وسيدات أعمال، وأطباء ومهندسون وأكاديميون وخبراء في التكنولوجيا والتمويل والقانون والإدارة، ولدينا أجيال فلسطينية جديدة تمتلك خبرات وعلاقات ونفوذا متزايدا في المجتمعات التي تعيش فيها. تؤكد الدراسة نفسها تراكم قدرات فنية كبيرة لدى الفلسطينيين في الخارج، وإمكان بناء شبكات خبراء عابرة للقارات تربطهم بالداخل.

يشدد الخبراء الذين تمت مقابلاتهم على أننا لا نستطيع أن نسأل الفلسطيني في الخارج دائما لماذا لا يتبرع أو يستثمر في فلسطين؟ لماذا لا يساهم أكثر؟ قبل أن نسأل أنفسنا، ماذا فعلنا نحن لكي نتيح له أن يشارك ويستثمر بثقة؟ فالاحتلال بالتأكيد هو القيد الأكبر، لكن لدينا أيضا بيروقراطية، وتعدد مرجعيات، وعدم استقرار في التشريعات، وضعفا في الشفافية والمساءلة، وتغول بعض الجهات التنفيذية على مشاريع اقتصادية، وغياب عنوان مؤسسي واضح يستطيع الفلسطيني في الخارج أن يتعامل معه على قدم المساواة. لهذا، فإن بناء الثقة يجب أن يسبق جمع الأموال.

بالتالي، نقترح هنا إطارا عاما لبلورة مسارات أساسية وثابتة ومتراكمة لتنظيم النقاش والتعامل الرسمي والأهلي مع تحدي إشراك أوسع قطاعات ممكنة من الشتات في مجريات النضال الوطني الأوسع وفي البقاء والبناء الاقتصادي في الوطن. يبسط وينظم هذا النموذج أشكال المشاركة في ثلاثة مسارات يجب دفعها بالتوازي: المشاركة السياسية والتشبيك الفني والمساهمة المالية، حيث العمل على أي مسار لن يجدي وحده ما لم تتم معالجة موضوع المشاركة السياسية وآليات التعبئة المناسبة بشكل عام. طبعا لكل مسار أهداف وسقف توقعات وشركاء وبرنامج عمل خاص به نتطرق لها أدناه. الأدق منطقيا ترتيب المبادرات المحتملة بحسب:

- المسارات التي لا تحتاج إلى إذن سياسي أو إصلاح مؤسسي مسبق تنفذ الآن (نقل الخبرة، الأوقاف المؤسسية، التجارة، التوأمة البلدية، الامتثال المالي).
- المسارات التي تحتاج غطاء رسميا تصمم بحيث يكون الغطاء دوليا أو أهليا لا حكوميا.
- الإصلاح السياسي يبقى مطلبا مستقلا وأساسيا، لكن نتيجة لتراكم مشاركة فعلية تفرض نفسها، لا شرطا مسبقا لها.

المشاركة السياسية: من إصلاح/ إحياء منظمة التحرير إلى الالتفاف حول دولة فلسطس

يجب ألا نقلل من حجم الصدمة التي قلبت منذ 1995 دور "الخارج" في الحركة الوطنية من موقع قيادتها إلى حالة فصل مصير الخارج عن مجريات المشروع الوطني نفسه في الداخل. وانتقال مركز الثقل في السياسة من الخارج للداخل ربما بدأ مع الانتفاضة الأولى، لكنه ترسخ مع "عودة" المنظمة من المنفى، حيث أقاموا "التوانسة" (كما سماهم أهل الداخل) العائدون مع أهل الضفة وغزة نظاما مشتركا ترك موضوع تمثيل ومصير قضية اللاجئين لمرحلة لاحقة. ها نحن بعد 30 سنة مع جعبة إنجازات وطنية شبه خالية والوجود البشري والمادي الفلسطيني في الوطن مهدد. بينما كان المجلس الوطني الفلسطيني مصدر شرعية قيادة المنظمة حتى التسعينيات، صار اليوم الشغل الشاغل لنقاشات النخبة السياسية ونشطائها موضوع انتخابات المجلس التشريعي أو الرئاسة التابعة لسلطة حكم ذاتي "انتقالي"، لها ولاية محدودة على 5 ملايين فلسطيني.

لذلك، لا بد من إعادة الاعتبار لوزن الشتات الحقيقي في المعادلة وفي الصراع الوجودي مع المشروع الاستعماري الاحتلالي الصهيوني، كما كانت العلاقة والوحدة السياسية (النسبية) بين الداخل والخارج حتى أواخر التسعينيات. دون مثل ذلك الاشتباك الجديد للخارج مع الداخل سياسيا واقتصاديا، سيقاتل الشعب الفلسطيني ويداه مكبلتان. بالتالي، نستكشف بعد كل هذا البحث أن موضوع إشراك الشتات في الصمود هو أمر ثانوي مقابل أهمية تأهب الشتات لإعادة الانخراط بالملاعب السياسية والاقتصادية المتاحة. مثل هذا الإقرار له بعد يمكن أن يسيطر عليه وينظمه الشتات (في المسارات المذكورة أدناه)، وجانب يقتضي القبول بالتعامل مع هياكل ورموز النظام السياسي القائم، رغم كل شوائبه، إذا كان سيتوفر التغيير المطلوب والانطلاق إلى عمل فلسطيني موحد رسميا وجماهيريا، أي يأتي دور الشتات السياسي المقبل في سياق ضمان "الانتقال السلس للسلطة"، من جيل أوسلو وما حرصوا عليه، إلى جيل أصغر سنا وأوسع تمثيلا لكافة فئات ومجتمعات وتطلعات الشعب الفلسطيني المشتت.

هناك نموذجان محتملان لإشراك المواطنين الفلسطينيين في الشتات (أو من يريد منهم) في مجالس وأروقة النظام السياسي القائم:

النموذج الأول والأكثر انسجاما مع السياسة الفلسطينية الراهنة وتقاليدها، هو مسار إحياء مركزية المنظمة وعودة ثقة الشعب بها بصفتها ممثلة لهم، بما يتضمن ذلك من إصلاح لهياكلها التشريعية والتنفيذية، وكذلك إعادة صياغة تكوينها من خلال انضمام فصائل المقاومة لها أو العمل السياسي تحت مظلتها. هذه هي الصيغة الشائعة منذ عقدين ربما لمعادلة وإطار الوحدة الفلسطينية: قيادة فصائلية موزعة بالحصص النسبية أولا، وتأتي لاحقا عملية شرعنة الصيغة من قبل مجالس المنظمة ولجنتها التنفيذية، أو من خلال إجراء انتخابات تشريعية في الداخل. رغم أن مثل هذه الصيغة قد تشرك جميع الفصائل السياسية، إلا أنها لا تستوفي شرط تمثيل مباشر لجميع فئات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. فهي صيغة تعتمد على ادعاء تلك الفصائل بإرث نضالي تاريخي يؤهلهم، بل يحق لهم، للجلوس في القيادة، رغم أن حجم تنظيمات والقوة الانتخابية للبعض لا تتعدى المئات أو الألف عددا.

هنا نعود إلى أسباب ابتعاد الشتات، وخاصة الجيل الثاني والآن الثالث منه، عن الأطر التاريخية التي باتت مجرد أسماء أو عناوين ولا تعني الكثير في حياة هؤلاء أو ثقافتهم السياسية البعيدة عن تقاليد المنظمة والسلطة. ثم كيف يستطيع فلسطيني في أميركا مثلا تأسيس علاقة مع نظام لا صوت له فيه ولا أطر لتعبئته هو أو غيره: هل يطلب الانضمام لإقليم حركة فتح أو أحد الفصائل؟ ثم ماذا يعمل وكيف يؤثر ويتفاعل؟ طبعا المنظمة نفسها ليست لديها عضوية سوى فصائلية في قيادتها وفردية في مجلسها الوطني. لكن عملية "تعيين" أعضاء المجلس الوطني كانت وما زالت موضوع خلاف كبير، حيث تتحكم القيادة (الفصائلية) القائمة بمعايير ومؤهلات الأعضاء من الشتات (بينما أعضاء الداخل يفترض أنهم منتخبون في سياق "المجلس التشريعي" للسلطة).

إذا اعتبرنا أن شرطا أساسيا للمشاركة في أي نظام سياسي هو التمتع بإحساس من المواطنة وفرصة للتمثيل، حتى لو من الشتات ودون حق الإقامة في الوطن، فإننا نستنتج أن التركيبة الفصائلية للمنظمة والطبيعة غير الديمقراطية لإدارة شؤون الأحزاب والفصائل الداخلية، وكذلك هيبة السلطة الخدمية المتدنية وسط عجز في الموارد ورغم كل الجهود، قد لا تتيح حيزا أو وسائل لإشراك الخارج، بل ربما تزيدهم تحفظا على الانخراط.

على ضوء كل هذا التراكم المحدود لمنظمة التحرير، يبقى كيان فلسطيني شرعي آخر، وهو ربما الأهم والأسمى، أي دولة فلسطين التي أسستها المنظمة نفسها عام 1988 واعترفت بها 157 دولة في العالم. لقد حان الوقت لتوحيد الشعب الفلسطيني وحراكه السياسي في إطار دولته العتيدة، وحتى في غياب سيادتها.

توفر دولة فلسطين المستندة لدستور مؤقت يقره المجلس الوطني، "الملعب" الوحيد لإنشاء المواطنة المتساوية، وصولا إلى جنسية فلسطينية يمكن أن يتمتع بها كل فلسطيني أينما وجد ويجد أخيرا رابطا ملموسا وفعليا مع الوطن، بغض النظر عن مكان الإقامة. في هذا النموذج، ليس على تنفيذية المنظمة سوى إعادة صلاحيات حكومة دولة فلسطين المؤقتة (وتمثيل الشعب الفلسطيني) التي كلفت لجنتها التنفيذية بها عام 1988، لتتولاها الحكومة المؤقتة للدولة. ثم على فصائلها وأحزابها وحركاتها الانخراط في بناء المجالس التمثيلية والتشريعية للدولة الواحدة في كل من غزة والضفة، رغم ما تفتقر له مثل هذه الإستراتيجية من الشرعية الديمقراطية المنشودة، بل تتم متابعتها من خلال بناء إجماع وطني (فصائلي وجماهيري ونخبوي) حول الانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة من الوحدة الوطنية.

على أن فكرة "جنسية فلسطينية لكل فلسطيني أينما وجد" تحتاج فصلا في المخاطر قبل أن تحتاج فصلا في المزايا: السجل المدني لنصف الشعب ما زال بيد الاحتلال، وأثر منح جنسية اسمية على صفة اللاجئ وعلى ولاية الأونروا وعلى حق العودة يعتبر ثغرة قابلة لأن تستعمل ضدنا لا لنا، ولا بد من دراسة قانونية لأبعادها. كذلك في نظر غالبية الخبراء الحريصين على المحافظة على الإنجازات الوطنية، لا ينبغي أن يقود مثل هذا التعظيم لمكانة الدولة إلى تجاوز منظمة التحرير، بل إلى إعادة بنائها وتفعيل مؤسساتها على أسس ديمقراطية وتمثيلية، بحيث يعود الفلسطيني في الخارج شريكا في القرار الوطني وليس مجرد ممول له. كذلك هناك تحفظات معقولة من خبراء قانونيين بخصوص أزمة تمثيل منظمة التحرير واعتبار «دولة فلسطين» الإطار السياسي البديل أو الأوسع للمواطنة الفلسطينية في هذه المرحلة. في هذه الرؤية، تتعلق الدولة بالأرض والسيادة والمواطنة، بينما منظمة التحرير تمثل الشعب الفلسطيني بكامل تجمعاته وحقوقه، وفي مقدمتها حقوق اللاجئين وحق العودة وفق القرارات الأممية.

هكذا، تصبح للداخل والخارج دولة فلسطينية واحدة عصرية ينتميان لها، بغض النظر عن التوجهات السياسية أو مكان الإقامة، بمثابة عنوان رمزي جامع لفلسطين وقضيته، وطن قومي ومقصد لكل فلسطيني في الشتات ومنارة عدالة وحقوق بين الأمم.

التشبيك الفى (نقل خبرات عن بعد)

ظهرت في تجارب برامج نقل الخبرات حتى 2005 محدودية أثرها واستدامتها، مع كل ما حملتها من تجربة غنية في اللقاء بين الخارج والداخل، نظرا لما تمتعت بها هذه البرامج من مصداقية بسبب إدارتها من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي. مر من خلالها ربما مئات من الكفاءات الفلسطينية، لكن لم تستقر معظمها في فلسطين، وربما لم تحافظ على روابط قوية. شاركت وحدة التعليم المستمر في جامعة بيرزيت في التنفيذ الفني لبرنامج TOKTEN تحت مظلة برنامج متطوعي الأمم المتحدة (UN Volunteers) بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبتمويل من دول متعددة امتد على مدى 12 عاما. استقطب البرنامج حينها ما يزيد على 500 خبير ومهني فلسطيني من الخارج من قطاعات متنوعة، قرر 18 منهم البقاء بشكل دائم في فلسطين، علما أن ذلك لم يكن الهدف الأساسي للبرنامج، بل نقل المعرفة بشكل مؤقت. شهدت الفترة ذاتها أيضا تجربة موازية، لكن كانت أقل نجاحا، وهي برنامج المغتربين الفلسطينيين الذي أطلقه البنك الدولي واستهدف نحو 20 خبيرا فلسطينيا من الخارج على مدى ثلاث سنوات، إلا أن البرنامج فعليا فشل في تحقيق أهدافه بحسب أحد الخبراء. خلاصة تجربة TOKTEN ليست أن الشتات لا يستجيب، بل أن البرنامج كان يطلب من الخبير أن يترك عمله ويسافر ويقيم، فكان المتاح له أسابيع متقطعة تنتهي بانتهاء المهمة. اليوم، انتفت هذه الكلفة: الخبير في شيكاغو أو دبي يمكنه أن يرافق فريقا في رام الله أو غزة أسبوعيا لسنتين دون أن يترك وظيفته. حتى في ذلك الوقت، خصوصا مع ارتباط البرنامج مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة، كان البرنامج فعالا من حيث التكلفة (cost-effective)، ما قد يجعله خيارا عمليا لتلبية العديد من الاحتياجات الحالية والمستقبلية المرتبطة بإعادة الإعمار والإغاثة. في هذا السياق، تطرح ضرورة تعزيز دور وكالة الغوث ذاتها، لما تمثله من حاضنة دولية شرعية لقضية اللاجئين، بل في دعم صمودهم وتلبية جزء من احتياجاتهم. هذا إلى جانب الاستفادة من برنامج المتطوعين كإطار تنفيذي أثبت جدواه سابقا من حيث التكلفة والموثوقية الإدارية.

من جهة ثانية، فإن وسائل التواصل الاجتماعي واللقاءات الرقمية وكل مناهج العمل عن بعد، فتحت المجال لإنشاء "مجتمعات خبراء/ نشطاء" عابرة للقارات، بين جاليات الشتات والداخل الفلسطيني. خاصة منذ حرب الإبادة، إذ أنشئت جمعيات وحملات وشبكات معرفة متخصصة (بالصحة العامة، التعليم، الأطفال، الإغاثة، الاقتصاد.. إلخ)، بات لبعضها دور فعال في الخارج وفي الداخل مع شركاء محليين مؤهلين ومتخصصين أمثالهم. بعض هذه المجموعات تقتصر على مجموعات واتساب (بعضها

مكونة من 300–500 عضو، ربما 10–15% منهم نشطون)، تتبادل المعلومات والمعرفة والرأي، بين فلسطينيين في مختلف المناطق (وبحسب عنوان قطاعي عريض). لكن الأهم بروز مؤسسات، أهلية أو خيرية، جديدة، مسجلة في الخارج وتنشط بمستوى عالمي من المهنية في قطاعات الصحة والتعليم والحقوق والإغاثة والصمود، وكذلك شركات وأدوات مالية حديثة من الخارج توظف محليا في مجالات الأعمال والمصارف والرقمنة.

إن بناء علاقات منهجية ومستدامة مع مثل هذه المبادرات القادمة من الخارج يتطلب بيئة رحبة وحاضنة ترعى خصوصية كل تلك المبادرات وتفهم سياقها وحدودها. يبدو أن المسؤولية هنا لا تقع أساسا على السلطة السياسية، بل على مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، من حيث التفكير والعمل الجمعي في استقطاب وتشبيك خبرات وطاقات الشتات الفنية الرفيعة في جميع مجالات الحياة الفلسطينية، والاستناد لها ومنحها دورا حاسما، وليس فقط كمتفرج في المشاريع المشتركة.

من جانب المستثمر أو الجمعية في الداخل، من شأن مثل هذا التشبيك واحتضان مشاريع مشتركة مع الشتات توفير خبرة ومعونة فنية وفتح الباب أمام موارد إضافية، بينما يحصل المبادر في الشتات على شريك موثوق به وقادر على أن يوفر الدراية المحلية التي لا بد منها لإنجاح الانخراط والخروج بنتائج. في كل الأحوال، دون تقدم على المسار السياسي أعلاه، ستبقى نخب وجماهير الشتات متحفظة على مغزى وجدوى، بل والمقصد الأنسب، لتضحيتهم للوطن في وضعه الحالي.

المساهمات المالية

بالعودة للتجارب المختلفة من جهة، والواقع السياسي الاقتصادي الراهن من جهة ثانية، ومن خلال عدسة الجدوى التنظيمية والسياسية، يمكن تحديد أربع قنوات/ نماذج تجمع أبرز الوسائل الممكنة لتشجيع وتنمية المساهمة المالية لجاليات الشتات بجهود البقاء الاجتماعي والبناء الاقتصادي، مقابل نتائج ملموسة ومرئية، وشرط التقدم على المسار السياسي الموازي المذكور أعلاه.

طبعا، يبقى تطوير كل هذه الشراكات المالية مرهونا لمراقبة قوانين مكافحة تمويل الإرهاب، ولإغلاق حسابات الجمعيات الفلسطينية في الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا، ولمخاطر البنوك المراسلة، ولاعتماد البنوك الفلسطينية على ضمانة تجدد دوريا لاستمرار

التحويلات بالشيكل. المتبرع في الشتات اليوم لا يمتنع أساسا لأنه فقد الثقة بالسلطة –كثيرون منه يتبرعون فعلا– بل لأن مصرفه أغلق الحساب أو أعاد الحوالة.

تحويلات المهاجرين (تدفقات حرة)

نذكر هنا مسألة تدفق تحويلات المهاجرين (من الفلسطينيين في دول الخليج والأميركيتين)، ليس كونه رافدا أساسيا من الشتات للأهل في الداخل فحسب، بل أيضا كونها تشكل أكثر من 5% من الدخل القومي المتاح، يساوي حجم المساعدات الدولية في العديد من السنوات. طبعا مثل هذه التدفقات عضوية وشخصية وغير قابلة للتنظيم، ولا تحتاج إلى تأطير أو تشجيع، لأن من الواضح أن من يستطيع من أبناء الشتات مساعدة عائلته في الوطن سيقدم تلك المساعدة (في المعيشة الأساسية أو في البناء أو في التعليم.. إلخ)، وربما هجرته بالأساس كانت لأسباب اقتصادية. لكن من جهة أخرى، يمكن للسلطات المالية الرسمية والمصرفية الفلسطينية التعامل مع هذه التدفقات وتسهيل معاملاتها على أساس أنها إستراتيجية وحيوية. ويمكن للسلطات الضريبية إعفاء مثل هذه التدفقات من الضريبة على الدخل باعتبارها دخلا مولدا خارج فلسطين، ويمكن البناء على ذلك من خلال تصميم برامج توفير وإقراض مصرفية خاصة بالمهاجرين الذين يحولون لأقاربهم مساعدات بشكل منتظم.

تبرعات أهلية عالمية (صناديق متخصصة: جاليات- جاليات)

هذا النموذج لتعبئة مساعدات مالية بين جاليات الشتات ونظرائها في الداخل، كان وسيبقى الوسيلة الأكثر رواجا والأبسط تنظيما، كونها عبارة عن علاقة مباشرة بين الناس، تيسرها جمعيات ونقابات، وجامعات، ولجان تضامن، وشركات. تدار مثل هذه الجمعيات والحملات من قبل نشطاء معروفين وثقات لدى المجتمعات المحلية. ولها امتدادات تكافلية معنوية ومادية ملموسة، من خلال التبرع لحملات دعم الأطفال، والمرضى والجرحى، والنساء والفئات المهمشة، والثقافة والفنون.. إلخ، أي أنها تذهب أبعد من ائتلافات المناصرة والتضامن.

ليس بالضرورة أن كل هذه المجالات هي الأكثر أولوية أو حاجة للدعم الخارجي، لكنها غالبا تكون في مجالات أو لمناطق لا تصلها الخدمات أو المعونات اللازمة. على أية حال، هي تعكس أولويات ورؤى المتبرع في الشتات الذي يجب أن يقود مثل هذه

المبادرات. هذا النموذج يشمل جمعيات صغيرة تجمع أبناء قرية أو مدينة أصلية مثلا، وكذلك جمعيات كبرى متخصصة ومستهدفة قطاعيا أو جغرافيا، يعود سجل بعضها عدة عقود.

ربما نجد في هذا النموذج من الأطر الناظمة لتعبئة الشتات تباينا في جودة الحوكمة ونطاق المشاركة العامة في أنشطتها وحجم التعامل المالي مع فلسطين، بين الصغير والكبير أو بين الناشئ والممأسس منها. لكن هذا لا ينتقص من أهميتها وفعاليتها في توفير وسيلة ملموسة للمساهمة في الهم الفلسطيني. كذلك يشدد الخبراء على أن جزءا هاما للموارد الخيرية المتاحة لدى الجاليات من أجل فلسطين ينفق على بناء مؤسسات محلية قوية بحثية وقانونية وإغاثية مانحة، ما يعتبر استثمارا إستراتيجيا في تثبيت دورها الشرعي والحيوي في شؤون الداخل وفي بناء مؤسسات تمثل مصالحهم في بلاد اللجوء والهجرة.

يتوقع أن تواصل نماذج التنظيم الذاتي للجاليات الانتشار على هذا النسق، بل ربما يتوسع مع استعداد الأجيال الشابة في الشتات المغامرة في خوض جهود الانخراط في البناء الوطني والخدمة العامة في الوطن. هنا، كما مع مسار التشبيك، يمكن تحديد دور للمؤسسات الأهلية المحلية والمؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص، في ترشيد وتوجيه جمعيات وجاليات الخارج إلى قطاعات حيوية وشركاء ذوي مصداقية، وتوفير معلومات وأبحاث ومرافقة محلية تساند وتسهل هدف انخراط الشتات في البناء الوطني على قدم من المساواة مع الفاعلين المحليين. كذلك، يمكن لمؤسسات القطاع الخاص التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية البحث عن شراكات مع غرف تجارة صديقة ومبادرين وكفاءات في دول الشتات وتصميم المواد الترويجية والمعلومات الاستثمارية ومرافقة المستثمر الخارجي في الولوج بين بيروقراطية السلطة والقطاع المصرفي وغيرها من مكونات بيئة الأعمال.

مساهمة العمالة الفلسطينية فى دول الخليج (صندوق حكومى بالتعاون مع الحكومات العربية)

ينظر التاريخ الوطني الفلسطيني الى تجربة "ضريبة التحرير" بأنها تمثل تجسيدا ملموسا ومفيدا لمفهوم "شعب واحد ومصير واحد" في العصر الذهبي للحركة الوطنية وعلاقاتها، بل نفوذها، في الوطن العربي الأوسع. كذلك، كانت فكرة تحويل العائدات الضريبية لخزينة المنظمة معقولة ومقبولة، حتى من قبل المواطنين المهاجرين المساهمين. وبوجود ما يقارب 800 ألف فلسطيني في تلك الدول، ربما 40–50% منهم منخرطون في القوة العاملة، فإنه لا يمكن إغفال مثل هذا المصدر المحتمل للدعم المالي من قبل

الشعب الفلسطيني نفسه (وبالذات حاملو الجنسية الأردنية أو الخليجية أو الفلسطينية)، في سياق المزيد من الاعتماد على الذات وليس على حكومات أو مانحين.

بعد 35 سنة من انهيار الركائز التي جعلت من مثل هذه الضريبة مشروعا ممكنا حينها، ليس واردا تكرار النموذج السابق، بل من المحتمل إعادة صياغة شروطه ليعكس الظروف السياسية والمؤسسية والاقتصادية الجديدة والمختلفة تماما. هناك بعض الافتراضات/ شروط قد لا تبدو متوفرة اليوم لإنجاحه، لكن من الأفضل مراعاتها في تطوير مثل هذه الضريبة.

- أية صيغة تتضمن إجراء تحويلات منتظمة بين الفلسطينيين المقيمين، من خلال خصم معين من رواتبهم، لا يمكن توقع قبول الحكومات المعنية بها في البيئة السياسية والاقتصادية والإقليمية الحالية، على ضوء علاقاتها المتوترة مع المنظمة ومع القضية. قد تكون إحدى دول الخليج أكثر تعاطفا مع مثل هذه الآلية المقترحة من غيرها، لكن ذلك غير كاف لتثبيت جدواها.
- بينما كان من الطبيعي في النموذج الأصلي فرض هذه الضريبة على جميع المعنيين فرضا، مثل هذا الشرط يحد من احتمال التعامل الإيجابي مع الفكرة من قبل الحكومات أو من قبل المواطنين أنفسهم، بل قد يشكل عاملا طاردا. هذا ليس فقط من منطلق "لا ضرائب دون تمثيل"، بل أيضا نظرا لعقيدة السوق الحرة السائدة اليوم التي لم تكن شائعة قبل 40 سنة. بالتالي، يمكن تطوير الفكرة فقط على أساس أنه برنامج "*مساهمة طوعية لفلسطين*"، يتطلب انتساب المواطن/ الموظف المقيم له بواسطة أنظمة تقرها السلطات المصرفية والمالية المستضيفة. ويمكن تطوير الفكرة باتجاه الاستناد للوقف الإسلامي الخيري والزكاة.
- الشرط الأساسي الذي من شأنه تعزيز فرص إقبال المواطنين المهاجرين على الانتساب لبرنامج الضريبة طواعية، وكذلك تعاون الحكومات معه، هو غايات تخصيص ريعه وآليات توزيعه، إذ يجب أن تخصص لخدمات أساسية لا تصل للجميع (مثلا صحة، تعليم، إنارة) أو مناطق محددة (مثلا غزة، القدس، مناطق مهددة من الاستيطان)، وأن تنفق بواسطة مؤسسات وصناديق دولية متخصصة وذات تواجد ميداني.

إذا أردنا من الفلسطيني في الخارج مساهمة منتظمة ومستدامة، فيجب أن يشعر بأن له صوتا في تحديد الأولويات، وأنه يعرف أين تذهب الأموال، ومن يديرها، وكيف تتم مساءلته، وبالنهاية يشعر بأنه شريك بالقرار السياسي. لهذا ربما يكون من المفيد التفكير، بدلا من إنشاء صندوق مركزي ضخم منذ البداية، والاستعانة بنموذج صناديق/ وقفيات وطنية متخصصة ومستقلة وشفافة، صندوق لدعم صمود الأرض، وآخر للتعليم والبحث العلمي، وآخر للتكنولوجيا والابتكار، وآخر للمشاريع الإنتاجية، مع مجالس إدارة تضم ممثلين من الداخل والشتات، والحكومة والقطاع الخاص، مع تقارير مالية علنية وتدقيق مستقل.. إلخ.

على ضوء توفر الممكنات اللازمة، يمكن لمنظمة التحرير والوزارات المختصة طرح مثل هذا البرنامج على الدول العربية المانحة والمستضيفة، على أساس أنها صيغة فلسطينية رسمية لتحمل عبء الإغاثة والتعافي الاقتصادي الفلسطيني وتخفيف المطالب على الخزينة العامة وعلى منح الدول العربية، أي على أنها نوع من المسؤولية المجتمعية للشعب الفلسطيني. من باب التقدير المتواضع إذا افترضنا على سبيل المثال، انتساب 100 ألف موظف فلسطيني في دول الخليج (من أصل ربما 400 ألف عامل) بخصم 5% من الراتب (افتراض متوسط شهري 5,000 دولار)، أو 250 دولارا شهريا، هذا قد يولد 300 مليون دولار سنويا لتغطية احتياجات إنسانية ومعيشية لا تستطيع موازنة السلطة تكفلها.

سندات الأثر الاجتماعى أو "سندات فلسطس" (مؤسسات مصرفية فلسطينية وعربية وأوروبية)

بالإضافة للنماذج والأدوات المذكورة أعلاه، التي لها تاريخها وسجلها المميز، وبالتالي أثبتت جدواها، لا بد من التفكير بأدوات جديدة لحشد الطاقات المالية للشتات أكثر ملاءمة وحداثة للثقافة المالية والمؤسسية السائدة لدى الجيل الصاعد للشتات، وبالذات هؤلاء الذين يريدون أن يكون لهم أثر وحصة، بالإضافة إلى ضمان حسن توظيف مساهماتهم كاستثمار اجتماعي. هنا نطرح بإيجاز ما تم التوصل إليه في دراسات أخرى تبحث في آليات جديدة لتمويل البقاء والتنمية الفلسطينية، وهو أداة مالية يمكن تسميتها بـ"سند الأثر التنموي لفلسطين"، كأداة تمويل قائمة على النتائج لتعزيز الصمود الاجتماعي والتعافي الفلسطيني.

يمكن لسند الأثر التنموي لفلسطين أن يعبئ رأس مال خاصا وفلسطينيا في الشتات وخيريا ومؤسسيا لتمويل أولويات الحماية الاجتماعية والتعافي العاجلة، مع ربط السداد بنتائج مستقلة وقابلة للتحقق. وبوصفه أداة استثمار اجتماعي قائمة على النتائج، لا

يهدف السند إلى الحلول محل المنح، أو التمويل العام، أو الاستثمار الخاص المباشر، بل إلى استكمالها عبر توسيع قاعدة التمويل، وتقليل الاعتماد على تدفقات المساعدات غير المنتظمة، وتوفير آلية شفافة للمستثمرين لدعم مكاسب قابلة للقياس في صمود الأسر، والأمن الغذائي، والمشاركة المدرسية، والحد من آليات التكيف الضارة[21].

إن المنطق الإستراتيجي والهيكل المقترح يحول السند من التضامن وتمويل التعافي إلى أداة استثمارية منضبطة وقابلة للقياس والمساءلة. يمكن إصداره على مراحل، بهدف إرشادي يتراوح بين مليار ومليارِي دولار أميركي، رهنا باختبار السوق، والتزامات المانحين، والموافقات التنظيمية، وقابلية المستثمرين للمشاركة. ينبغي فهم وتسويق السند بوصفه أداة استثمارية منظمة تحول التضامن إلى نتائج اجتماعية قابلة للقياس، لا بوصفه نداء خيريا.

يمكن لاتحاد مصرفي فلسطيني– عربي، وبإشراف سلطة النقد الفلسطينية، وبالشراكة مع مؤسسات مالية دولية مختارة، أن يتولى ترتيب الإصدار وتسويقه وإدارته. وتوجه حصيلة السند إلى نفقات حماية اجتماعية وتعاف مؤهلة عبر حساب أو صندوق ائتماني مخصص، يخضع لقواعد ائتمانية واضحة ورقابة مستقلة. يلتزم ممولو النتائج، من مانحين أو مؤسسات مالية دولية أو جهات عامة، بتوفير موارد السداد وفق تحقيق مؤشرات متفق عليها مسبقا. ويمكن تصميم شرائح استثمارية مختلفة تناسب المستثمرين المؤسسين، وأصحاب الملاءة المالية العالية، والشركات، والمؤسسات الخيرية، ومستثمري الشتات.

هناك بديل آخر، يمكن تسميته سند الشتات (Diaspora Bond)، قد يشكل أداة أبسط وأقدم وأنسب من سند الأثر: التزام بعائد متواضع دون ربط بمؤشرات نتائج يصعب قياسها تحت الاحتلال. والدرس الإثيوبي واضح: يفشل الإصدار إذا لم يكن مسجلا قانونيا في بلد المستثمر وإذا لم يثق المغترب بالجهة المصدرة. لذلك، يقترح إصدار تجريبي في حدود 100 مليون دولار، مضمون كليا أو جزئيا من مؤسسة مالية دولية، ومخصص لغرض واحد مرئي وقابل للتصوير (مستشفى، شبكة مياه، إسكان في حي محدد)، مع تسجيل نظامي في السوق المستهدفة. النجاح في إصدار صغير يفتح باب الإصدار الأكبر؛ والفشل في إصدار بمليار يغلق الباب لعقد.

[21] قد تشمل تقليص عدد الوجبات في اليوم، أو تناول أصناف محددة غير متنوعة غذائيا، أو تقليص مصروفات التعليم، أو لجوء العائلات إلى عمالة الأطفال لتأمين دخلها.

في كل الأحوال، تعتمد مصداقية السند على نموذج حوكمة يحمي ثقة المستثمرين ويضمن في الوقت نفسه الملكية الفلسطينية ومساءلة المستفيدين. ينبغي أن يشمل ذلك تدقيقا مستقلا، وتقارير عامة منتظمة، وضمانات تراعي حساسية النزاع، وآليات تظلم، وتحديدا واضحا لصلاحيات الجهة المصدرة، والأمين، وممولي النتائج، والمنفذين، والمقيمين.

خارطة طريق لمأسسة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الشتات والوطن

بعد مناقشة منطلقات الورقة وموضوعاتها وبدائل المضي قدما مع مجموعة مختارة من الخبراء في العمل المجتمعي والإغاثي والاقتصادي والدبلوماسي في الشتات، يمكن إيجاز نقاط التوافق في عدد من التوجهات والمبادرات التي تحتاج مناقشة أوسع وفعلا في الميدان. هنا يأتي دور مؤسسة "مفتاح" وشركائها، في تحمل مسؤولية متابعة هذه الدراسة التأسيسية، لوضع خارطة طريق تنفيذية، لإطلاق مبادرات على مختلف مسارات التشبيك والتبادل والتعاون والشراكة بين جاليات الشتات واحتياجات الوطن الإنسانية والاقتصادية تحت عنوان عريض من "البقاء والصمود". نستعرض هذه النقاط من التوافق دون المزيد من التفصيل هنا حول أهمية تفعيل العلاقة السياسية بين المواطن المهجر والدولة/ المنظمة، لأن أبعادها ربما تتجاوز سياق التوصيات هنا.

الفرضية الأساسية للورقة البحثية

- "الوضع الراهن": لا تعد هذه الورقة دراسة شاملة، ولكنها تهدف إلى وضع الأسس لمزيد من البحوث والجهود.
- التعلم من التاريخ: تستعرض الورقة التدفقات المالية وغيرها من التدفقات التاريخية من الشتات للتعرف على التجارب الناجحة وغير الناجحة، ولتوجيه التدخلات المستقبلية.
- إعادة صياغة مشاركة الشتات: كانت الفكرة الأولية للورقة البحثية هي إنشاء "صندوق شتات" لمعالجة الأزمة الاقتصادية الفلسطينية، إلا أنه تم تعديلها والتأكد من صواب توجهها لاحقا، بما لا ينطلق من اعتبار الشتات مجرد مصدر للأموال.
- الارتباط السياسي أساسي: تدعو الورقة بقوة إلى المشاركة السياسية، مؤكدة أن مشاركة الشتات يجب أن تنبع من شعور بالانتماء السياسي والمشاركة الفعالة في النظام الفلسطيني، وليس مجرد دعم خارجي. وقد أدى غياب هذه المشاركة السياسية منذ عهد أوسلو إلى تقييد التفاعلات بشكل كبير خلال الثلاثين عاما الماضية.

القضايا الرئيسية والسياق الراهن

- "أشتات متنوعة": لا يعد الشتات كيانا متجانسا؛ إذ تتباين شرائحه المختلفة تاريخيا وجغرافيا وقانونيا، ما يؤثر على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وقدرتها على الحصول على الدعم.
- الاحتياجات الملحة في فلسطين:

- الدمار المادي والاجتماعي والاقتصادي في غزة والضفة الغربية.
- الأزمة المالية الهيكلية للسلطة الفلسطينية وتأثيرها على المشاريع الوطنية والبرامج الاجتماعية والاقتصادية.
- تزايد الاعتماد على المساعدات الدولية، وتأثيرها على السياسات والتوجهات السياسية.

- المسؤولية: من النقاط المحورية في مناقشة هذا الموضوع تحديد الحدود الفاصلة بين القضايا السيادية الداخلية (مسؤولية السلطة الفلسطينية) والمجالات التي يمكن أن تبدأ فيها مسؤولية الشتات الجماعية، القائمة على انتماء وطني موحد.

تقييم النماذج المشاركة السابقة والنهج الجديد

- المبادرات التاريخية: ناقشت الورقة محاولات سابقة مثل "توكتن" (نقل المعرفة عبر المواطنين المغتربين)، و"باليستا" (قاعدة بيانات للمهنيين المغتربين)، وبرنامج البنك الدولي للمغتربين الفلسطينيين. "توكتن" يعتبر نموذجا ناجحا ومثبتا وفعالا من حيث التكلفة تستحق تفعيلها مجددا، بدعم من الأمم المتحدة، لنقل المعرفة.
- ما وراء التبرع المالي– دور الجسر الاقتصادي: ينبغي أن يكون المغتربون بمثابة "جسر اقتصادي ومهني"، يسهلون العلاقات مع الشركات والتقنيات، ويقدمون التوجيه للمشاريع ورأس المال الاستثماري والاستثمارات، بدلا من أن يكونوا مجرد جهة مانحة أخرى.
- الثقة والشفافية: من أهم الشواغل انعدام الثقة الراهن بمنظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية، حيث ينظر إلى الأموال السابقة على أنها أسيء استخدامها. هناك رغبة قوية في نماذج مشاركة تضمن الملكية والفاعلية والتأثير المباشر دون الاعتماد كليا على الهياكل الحكومية.
- مبادرات الجيل الجديد: مثل منظمات أسسها فلسطينيون لإغاثة غزة، وتحول بعضها إلى حراكات عالمية تحشد العاملين في مجال الرعاية الصحية (وغيرها) وتركز على مجالات عمل متشابكة:

- التوعية: صياغة تعريفات جديدة وريادة فكرية حول الإبادة الجماعية.
- المناصرة: حشد العاملين في مجال الرعاية الصحية أو القانون الدولي على مستوى العالم للتأثير في السياسات.

- دعم المجتمع: توجيه التمويل مباشرة إلى مشاريع مجتمعية على أرض الواقع، وتمكين الشركاء المحليين، بل وحتى المشاركة في إنتاج أعمال علمية مع العاملين في مجال الرعاية الصحية في غزة. هذا النموذج مستقل عن السلطة الفلسطينية ويجسد العمل المباشر الفعال.

التحديات والتوجهات المستقبلية

- غياب التواصل الفعال: يتمثل أحد أبرز إخفاقات السلطة الفلسطينية في عجزها عن وضع وتفعيل إستراتيجية تواصل قوية وفعالة مع الشتات.
- خيبة الأمل من السلطة الفلسطينية: يفتقر الكثيرون في الشتات إلى الثقة بالسلطة الفلسطينية بسبب ما ينظر إليه على أنها لا تحارب الفساد بجدية، ولعدم الكفاءة المهنية والإدارية، وتراجع في الإنجاز السياسي، ما يصعب الاستثمار أو التفاعل مع مؤسساتها.
- الحاجة إلى التجزئة التشغيلية: الشتات الفلسطيني متنوع؛ لذا يجب تصميم إستراتيجيات التفاعل بما يتناسب مع مختلف فئاتها (مثل المهنيين الخليجيين، وشباب أميركا الشمالية) ذوي الموارد والاحتياجات المتباينة.
- التوازي بدلا من الشروط: لا ينبغي أن تكون الحلول السياسية شرطا أساسيا لتفاعل الشتات؛ بل يلزم وجود مسارات متوازية للدعم وللانخراط السياسي.
- غياب البنية التحتية الداخلية: تفتقر فلسطين إلى البنية التحتية الداخلية المتينة والمؤسسات الموثوقة اللازمة لاستقبال وإدارة وتنفيذ جهود تعبئة الشتات بشفافية وبنتائج قابلة للقياس.
- هجرة العقول: ثمة مخاوف من أن البرامج الحالية تشجع أحيانا رواد الأعمال الفلسطينيين على مغادرة فلسطين بدلا من الاستثمار فيها.

فكرة الصندوق القومى: اقتراح متكرر

- فكرة الصندوق الوطني: ثمة مقترح متكرر يتمثل في إطلاق "صندوق/ وقفية فلسطين" كصندوق وطني سيادي مستقل عن منظمة التحرير، يهدف إلى توطين رأس المال الفلسطيني وتوفير ضمانات للقروض المحلية.

- قيادة المجتمع المدني: هناك دعوات قوية لأن تتولى منظمات وشبكات المجتمع المدني المستقلة قيادة جهود التواصل مع الشتات، في مقدمة الجهود الرسمية (الغائبة)، بما يضمن توفير شركاء محليين موثوقين وتحقيق الشفافية، وتقديم رؤية واضحة لمفهوم "الصمود" تلاقي صدى لدى جيل شاب يتمتع بوعي سياسي.
- إستراتيجية قابلة للتنفيذ: شددت النقاشات على ضرورة الانتقال من مرحلة الأوراق النظرية إلى برامج ملموسة وقابلة للتنفيذ، يمكن أن تقودها هيئات فلسطينية مستقلة، قادرة على توحيد جهود المجموعات المجتمعية والنشطاء الذين يشاركونها الرؤية نفسها على مستوى العالم.

مظلة أممية كضامن ثقة، لا كمنفذ

العقدة المزدوجة التي تعطل كل الأدوات المالية هي أن المتبرع في الشتات لا يثق بالمؤسسة الرسمية الفلسطينية، وأن الحكومة المضيفة لا تسمح بتحويل جماعي إلى جهة سياسية فلسطينية. الطرفان معا يحتاجان إلى ضامن محايد.

رغم ضعف الأمم المتحدة الظاهر اليوم، تبقى مظلتها الغطاء الوحيد الذي يقبله الطرفان: هي مقبولة قانونيا لدى وزارات الخارجية ولدى البنوك في دول الخليج وأوروبا وأميركا، وتوفر تدقيقا وتقارير علنية تغني عن مطالبة السلطة بإصلاح مسبق، وتحل إشكالية الامتثال المصرفي لأن التحويل يذهب إلى حساب وكالة أممية لا إلى جهة فلسطينية. الشتات يرتاح لهذا الترتيب لأنه يعرفه ويثق به بحكم التجربة.

عمليا، هذا قد ينطوي على صندوق ائتماني (Trust Fund) باسم فلسطين لدى وكالة أممية عاملة على الأرض –الأونروا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الصحة العالمية بحسب القطاع– توجه إليه مساهمات الجاليات، بمجلس استشاري فلسطيني يحدد الأولويات، وتقرير علني نصف سنوي. هذا نموذج مجرب ولا يحتاج إلى تشريع جديد ولا إلى موافقة سياسية فلسطينية مسبقة.

نقل الخبرة عن بعد — الدرس المعكوس منTOKTEN

المقترح: تحويل نقل الخبرة من "مهمة" إلى ارتباط مؤسسي طويل؛ سجل خبرات فلسطينية عالمية موزع قطاعيا؛ إسناد كل خبير إلى مؤسسة محددة لا إلى مشروع؛ والتزام بساعات شهرية معلومة بدل زيارة. والمسؤولية هنا تقع على مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لا على السلطة، وهذا بالضبط ما يجعل المسار قابلا للبدء فورا.

البناء على الأوقاف المؤسسية القائمة

وقف جامعي أو استشفائي مسجل في الخليج، تدار عائداته لصالح مؤسسة فلسطينية محددة، هو أداة معروفة لدى المتبرع الخليجي والفلسطيني معا، ومقبولة لدى السلطات المضيفة، ودائمة بطبيعتها لا موسمية كالحملات، وتحويل ٢٠% من حملات التبرع الطارئة إلى أوقاف دائمة يغير بنية التمويل خلال عقد.

التوأمة المؤسسية بلدية– جالية

الورقة تلاحظ أن ربط الجالية بقرية أو مدينة المنشأ ينتج «نتائج ملموسة». المقترح هنا هو مأسسة ذلك: اتفاق توأمة مكتوب بين البلدية والجالية، بخطة ثلاثية وتقرير مالي علني وممثل للجالية في لجنة المشاريع. هذا يحول الحنين إلى التزام، ويعالج بالضبط ما تصفه الورقة بأنه "مبادرات فردية غير مخططة وغير منسقة".

إحياء الجهود لإنشاء شبكة وطنية فلسطينية للكفاءات والقدرات فى الشتات

المطلوب لمأسسة التشبيك وبناء علاقات مؤسسية وفردية متينة ومستدامة، ليس مجرد قاعدة بيانات للأسماء، وإنما منصة مؤسسية تربط الخبراء والمستثمرين والشركات الفلسطينية والأكاديميين في الخارج بنظرائهم في فلسطين، وتحدد الاحتياجات والمشاريع وفرص الشراكة، وتتيح للفلسطيني في الخارج أن يشارك بخبرته، أو علاقاته، أو استثماره، أو وقته، وليس بالمال فقط. يمكن أن يبدأ ذلك بقطاعات محددة، مثل الصحة، والتكنولوجيا، والزراعة، والطاقة، والتعليم والبحث العلمي، ثم يتوسع تدريجيا. هنا يبرز الدور المحوري لمؤسسة مثل "مفتاح" التي تستطيع جمع الداخل والخارج، والرسمي والخاص والأهلي على نفس الطاولة، والإستراتيجية الوطنية العملية، لتصبح حلقة وصل بين هذه الأطراف.

تعزيز دور السفارات والسفراء

يقترح النظر في توسيع تفويض السفارات ودوائر المغتربين في المنظمة والسلطة رسميا ليشمل تواصلا واستشارة دورية ومنظمة مع الجاليات، لا الاقتصار على الخدمات القنصلية أو المناسبات السياسية. يتطلب ذلك وضع آليات استشارية دائمة تراعي تنوع فئات الشتات بحسب الأجيال، بحيث يتحول السفراء إلى قناة تغذية راجعة فعلية بين قرار الداخل وتطلعات الخارج. ومطلوب أيضا، لتعزيز ذلك، تدريب السفراء وأطقم السفارات على أدوار تتجاوز التمثيل الدبلوماسي التقليدي لتشمل الانفتاح على تجمعات الشتات الفلسطينية وهوياتهم المتعددة، وتسهيل الروابط الاقتصادية والمعرفية عبر ربط أصحاب الكفاءات والمستثمرين في بلد الإقامة ببرامج تنموية واستثمارية في الداخل.

الإسراع في استكمال التحضيرات السابقة لإصدار الجنسية الفلسطينية

حان الوقت والحاجة الملحة والمبرر القانوني لتتوجه دولة فلسطين إلى إصدار الجنسية الفلسطينية وجواز سفر دولة فلسطين، استكمالا للجهود الفنية التي عملت عليها المنظمة قبل ٢٠ سنة ووضعته جانبا. بحسب مسودة القانون المقترح، تمنح الجنسية لكافة حاملي هويات السلطة الفلسطينية بالإضافة لكل فلسطيني خارج البلاد يستطيع أن يثبت تبعيته الفلسطينية، على أن تمنح جواز سفر لفلسطينيين حاملي جنسيات ووثائق سفر أخرى (دون منح حق الإقامة في فلسطين قبل إقامة الدولة)، يكون معتمدا من قبل جميع الدول المعترفة بدولة فلسطين (بل يصبح الاعتراف بالجواز السفر الفلسطيني امتحانا لجميع الدول المعترفة بفلسطين).

المصادر والمراجع

- الجزيرة نت. "جدل محتدم حول تعديلات المناهج في فلسطين والوزارة توضح". نشر في تاريخ 8 شباط 2026. انظر اي الرابط.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "بيان في الذكرى السنوية الثامنة والسبعون للنكبة". نشر في تاريخ 12 أيار 2026. انظر اي الرابط.
- سلمي، أميرة. "قراءة في الموقف الأوروبي حول المناهج الفلسطينية". رام الله: فلسطين – مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. انظر اي الرابط.
- فضيلات، أيمن. "أوضاع مأساوية في مخيمات لبنان وسوريا... مفوض الأونروا للجزيرة نت: 90% من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر". نشر على الجزيرة نت بتاريخ 15 تشرين الثاني 2022. انظر اي الرابط.
- Al-Shabaka: The Palestinian Policy Network. (2010, July 5). The role of the Palestinian diaspora. Check the link.
- Arab Center Washington DC. (2025). Where do Palestinian refugees live, and how many Palestinians are there in the world today?. Check the link.
- Baeza, C. (2014). Palestinians in Latin America: Between assimilation and long-distance nationalism. Journal of Palestine Studies, 43(2), 59–72. Check the link.
- Cohen, R. (2008). Four phases of diaspora studies. In Global diasporas: An introduction (2nd ed., pp. 1–12). Routledge.
- Fiddian-Qasmiyeh, E. (2012). Diaspora. In G. Ritzer (Ed.), The Wiley-Blackwell encyclopedia of globalization. Wiley-Blackwell.
- Hall, S. (1997). Cultural identity and diaspora. In K. Woodward (Ed.), Identity and difference (pp. 51–59). SAGE.
- Hanafi, S. (2000). Here and there: Toward analysing the relationship between the Palestinian diaspora and the centre [Arabic]. Muwatin.
- Hassouneh, N. (2015). (Re)tuning statelessness [Doctoral dissertation, University of Kent].
- Labadi, T. (2018, December 5). The Palestinian diaspora and the state-building process. Arab Reform Initiative. Check the link.
- Lindholm, H. (2021). Bridging identities through activism: Palestinians in Sweden navigating the transnational divide. Conflict, Security & Development, 21(3), 293–312.
- Lybarger, L. (2020). Palestinian Chicago: Identity in exile. University of California Press. Check the link.
- Middle East Monitor. (2021, October 8). 60% of Palestine refugees in Lebanon now unemployed, activist says. Check the link.
- Nassar, Y. (2026). (Un)rooted elsewhere: Palestinians and the making of a diaspora in the Arab Gulf. British Journal of Middle Eastern Studies, 1–24. Check the link.
- Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). (2025, December). Palestine economic update: December 2025. Check the link.
- Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). (2026b, January). Palestine economic update: January 2026. Check the link.
- Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). (2026c, April). Palestine economic update: April 2026. Check the link.

- Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). (2026, May). Palestine economic update: May 2026. Check the link.
- Peteet, J. (2007). Problematizing a Palestinian diaspora. International Journal of Middle East Studies, 39(4), 627–646.
- Qutami, L. (2021). Transnational histories of Palestinian youth organizing in the United States. Journal of Palestine Studies, 50(2), 22–42.
- Saad, A. (2015). The impact of remittances on key macroeconomic variables: The case of Palestine. Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).
- Sayigh, R. (2011). Palestinian camp refugee identifications: A new look at the "local" and the "national." In A. Knudsen & S. Hanafi (Eds.), Palestinian refugees: Identity, space and place in the Levant. Routledge.
- Schulz, H. L., & Hammer, J. (2003). The Palestinian diaspora: Formation of identities and politics of homeland. Psychology Press.
- Simonyan, S. (2025, January 9). The Palestinian diaspora: Guardians of a fragmented cause. Carnegie Endowment for International Peace.
- Suleiman, Y. (Ed.). (2016). Being Palestinian: Personal reflections on Palestinian identity in the diaspora. Edinburgh University Press.
- United Nations Conference on Trade and Development. (1993). Developments in the economy of the occupied Palestinian territory. United Nations. Check the link.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2025, September 30). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory (TD/B/72/3). Check the link.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2025, December 10). Reported impact snapshot | Gaza Strip. Check the link.
- 28. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2025, June 17). UNRWA in action 2025 [Fact sheet]. Check the link.
- 29. UNOSAT. (2025, October 31). Gaza Strip comprehensive damage assessment. Check the link.
- WHO. (2025). Estimating trauma rehabilitation needs in Gaza Strip, September 2025. Occupied Palestinian Territory: World Health Organization.
- World Bank. (2025b). Impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy. Economic Monitoring Report. Check the link.
- World Bank. (2026, April 16). Macro poverty outlook for Palestinian territories: April 2026. World Bank Group. Check the link.
- World Bank Group. (2026, April 20). Gaza Strip: Rapid damage and needs assessment. Check the link.

- مخرجات الطاولة المستديرة التي أجريت في تاريخ 14 تشرين الأول في قاعة مؤسسة "مفتاح" وناقشت محاور الورقة.
- مخرجات مجموعة بؤرية أجريت في تاريخ 5 أيلول 2026 والتي ضمت مجموعة من الخبراء والمغتربين والعاملين في قطاع العلاقات الدولية والخارجية.